

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثامنة والسبعون

الجلسة 9497

الخميس، 7 كانون الأول/ديسمبر 2023، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس السيد مونتالفو سوسا/السيدة سانشيز إيزكويردو/السيد فيايو كاروليس (إكوادور)

السيد بروسكورياكوف	الاتحاد الروسي	الأعضاء:
السيد لامسي	ألبانيا	
السيدة العامري	الإمارات العربية المتحدة	
السيد ناسيمينتو دياس	البرازيل	
السيد كارينتر	سويسرا	
السيد تيان بنغ شو	الصين	
السيد ديابا	غابون	
السيدة وليامز	غانا	
السيدة غينيتاي	فرنسا	
السيد فينلاي	مالطة	
السيد سيغلي	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	
السيد باريوسا	موزامبيق	
السيدة ترينه	الولايات المتحدة الأمريكية	
السيد أونو	اليابان	

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

الجريمة المنظمة عبر الوطنية والتحديات المتزايدة والتهديدات الجديدة

رسالة مؤرخة 1 كانون الأول/ديسمبر 2023 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإكوادور

لدى الأمم المتحدة (S/2023/933)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org).
وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-39180 (A)



المنظمة واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واتفاقية مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية.

ونوه أيضا بالدور الحاسم للآليات الإقليمية في مكافحة الجرائم عبر الوطنية. وتجسد خطة عمل رابطة أمم جنوب شرق آسيا المتعلقة بمكافحة الجريمة عبر الوطنية للفترة 2016-2025 الالتزام المشترك لإقليمنا بمنع هذه الجرائم ومراقبتها وتحبيدها، مع تعزيز قدرة الدول الأعضاء في الرابطة على التصدي لها بفعالية وفي الوقت المناسب.

ويشكل استخدام العصابات الإجرامية المتزايد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغية استهداف الضحايا أو تسهيل جرائمهم أو إخفاء العائدات مصدر قلق متزايد. ومن المتوقع أن يوضح مشروع الاتفاقية المتعلقة بالجريمة الإلكترونية التي يجري التفاوض عليها حاليا المسائل المتعلقة بالولاية القضائية، ويساهم في التعجيل بالتحقيقات وتبادل المساعدة القانونية بين الأطراف بهدف الكشف عن الجرائم عبر الوطنية التي تيسرها والتكنولوجيا وتعززها.

إن مكافحة الاتجار بالأشخاص، ولا سيما عندما يستهدف المهاجرات، أولوية في الفلبين. ونقيم شراكات فعالة مع الدول الأعضاء الأخرى والقطاع الخاص لتفكيك العصابات الإجرامية - وهي استراتيجية يكملها إطار قانوني وتعاون دولي فعالين زادا من معدلات إدانة المتجرين بشكل ملحوظ، مما يسهم في تحقيق السلام والأمن الدوليين.

ومن المجالات الأخرى التي تثير قلقنا الاتجار غير المشروع بالمخدرات. فوفقا لتقرير صادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، زادت مضبوطات الكيمايين في منطقتنا بنسبة 167 في المائة في عام 2022 مقارنة بعام 2021. ومن النهج التي حققت نجاحا في الفلبين في هذا المجال الاستفادة من المساعدة التقنية وبناء القدرات للتصدي بفعالية للزيادة الكبيرة في مضبوطات المخدرات والتخفيف من الأخطار التي تشكلها تلك المواد على الصحة والسلام والنظام والأمن ورفاه الشباب.

ولما كان المال الأساس الوطيد الذي تقوم عليه الجريمة عبر الوطنية، فإن تعقب تدفقات الأموال وتعطيلها أمر بالغ الأهمية

استؤنفت الجلسة الساعة 15/05.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أذكر جميع المتكلمين بالألا تتجاوز مدة بياناتهم أربع دقائق حتى يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. وستنبه الأضواء الوامضة على أطواق الميكروفونات المتكلمين لإنهاء تعليقاتهم بعد انقضاء أربع دقائق.

أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين.

السيد بينياراندا (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): نشكر إكوادور على عقد جلسة اليوم الهامة التي جاءت في وقتها المناسب. وأود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم الثاقبة.

تؤثر الجريمة المنظمة عبر الوطنية تأثيرا عميقا ومتعدد الأوجه على السلام والأمن الدوليين، على نحو يقوض استقرار الدول وسلامة المؤسسات ويؤثر على حقوق الإنسان ويشكل تهديدات كبيرة للاستدامة البيئية. وقد استغل المجرمون، في حقبة ما بعد الجائحة، التقدم التكنولوجي وأسأوا استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتوسيع حجم أنشطتهم غير المشروعة ونطاقها، مع التهرب من المسؤولية في الوقت عينه. وتواجه الفلبين التي يتجاوز طول ساحلها 36 000 كيلومتر بالإجمال تحديات كبيرة ناجمة عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة النارية والاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين. وتؤدي تلك الجرائم، وما تولده من تدفقات مالية غير مشروعة، إلى تقاوم الأنشطة غير القانونية، بما في ذلك الإرهاب والنزاع المسلح، مع ما يترتب عن ذلك من تأثير شديد على السكان الذين يعيشون أوضاعا هشة.

وتشكل الجهود الدولية المنسقة والأطر القانونية والسياساتية المتينة ضرورة أساسية لمكافحة هذه الجرائم. وقد سنت الفلبين، بوصفها إحدى الدول الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها، تشريعات وطنية لتنفيذ تلك المعاهدات. ونشدد على أهمية الارتكاز على الأطر الأمامية ذات الصلة، بما في ذلك الاتفاق العالمي للهجرة وخطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص ومؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية مكافحة الجريمة

الإرهاب. وترى في كل ذلك عوامل مسببة للمزيد من اندلاع النزاعات وتغزيتها.

وتولي مصر أولوية خاصة لمكافحة جريمة الاتجار غير المشروع بالمنتجات الثقافية. حيث تبنت الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، في عام 2020، قراراً قدمته مصر في هذا الشأن، وتتطلع إلى تنفيذه من خلال تعزيز التعاون الدولي على ضوء الصلات التي تربط هذه الجريمة بالجرائم الأخرى، مثل تمويل الإرهاب.

بدأت مصر، في مايو/أيار الماضي، رئاستها المشتركة مع الاتحاد الأوروبي للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. وتشمل أولوياتها مكافحة الإرهاب في أفريقيا وتعزيز فعالية المنتدى ذاته كمحفّل لتطوير الأطر المفاهيمية المتصلة بمكافحة الإرهاب والفكر المتطرف وتعزيز مشاركة المرأة في المنتدى وإشراك النساء في مجالات مكافحة الإرهاب. وبشكل خاص تسعى مصر إقليمياً، في السياق العربي والأفريقي، ودولياً إلى مكافحة جريمة الإرهاب. ولها في ذلك إسهام قيم أخص منه بالذكر مساهمة كل من ركز الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات ومركز تجمع الساحل والصحراء لمكافحة الإرهاب، اللذين تستضيفهما القاهرة، دعماً للجهود الأفريقية. بينما تشارك مصر أيضاً في التحالف الدولي ضد تنظيم داعش في سورية والعراق.

تهتم مصر أيضاً بمكافحة الإرهاب، لا سيما ما يتعلق بملف استعادة واسترداد الأصول المهربة من دون قيد أو شرط وفي الوقت المناسب، بعيداً عن أي مشروطيات أو عوائق بيروقراطية، وإعادتها إلى دولها الأصلية. ولن يتأتى ذلك إلا من خلال التعاون الدولي والاستجابة لمطالب وأولويات الدول النامية ذات الصلة.

ولا يفوتنا أيضاً أن نشير إلى تقاوم مخاطر الأنماط المتعددة للجريمة المنظمة عبر الوطنية، نتيجة تزايد لجوء التنظيمات الإجرامية إلى وسائل مبتكرة - مثل وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات - في ارتكاب الجرائم التقليدية والجديدة وفي حشد التمويل. ومن هذا

لا للتصدي لهذه الجرائم فحسب، بل لمنع استخدام عائداتها في أنشطة تهدد السلام والأمن الدوليين أيضاً. والتعاون مع المصارف والمؤسسات المالية الأخرى أساسي لإنجاح الجهود الرامية إلى مصادرة عائدات الجريمة المنظمة.

والغالبين مستعدة للمشاركة على أعلى مستوى وتسخير منظورها الفريد وجهودها المتقانية في المعركة العالمية ضد الجريمة المنظمة عبر الوطنية، مع أداء دور طليعي في هذا المجال. واستعدادنا للإسهام بشكل كبير في تلك المهمة الحيوية يجسد تصميمنا على المشاركة في إيجاد الحلول الأساسية والقابلة للتنفيذ في مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد محمود (مصر): بداية، أتقدم بالتهنئة والشكر لإكوادور على مبادرتها بعقد هذا النقاش المفتوح الهام في سياق رئاستها للشهر الحالي لمجلس الأمن، إدراكاً لما تمثله الأنماط المتعددة للجريمة المنظمة عبر الوطنية من تهديد للسلام والأمن الدوليين. وأشكر كل مقدمي الإحاطات على مساهماتهم وإحاطاتهم القيمة في مستهل الجلسة، ولا سيما السيدة والي، المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

إن ما تشهده أماكن متفرقة من العالم من تنامي النزاعات والصراعات يخلق بيئة ملائمة لزيادة الأنشطة الإجرامية، بما يضاعف حجم التحديات التي تواجه الدول والمنظومة الأممية لمواجهتها. وفي هذا السياق، تثنى مصر جهود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مساعدة الدول في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، خاصة دور المكتب في تقديم المساعدة للدول النامية لبناء قدراتها الوطنية في القطاعات ذات الصلة. ومن هنا تبرز، بصورة خاصة، أهمية تعزيز الموارد المالية المتاحة للمكتب بشكل مستدام وقابل للتنبؤ بما يمكنه من الاضطلاع بهذا الدور الحيوي.

تعرب مصر عن بالغ قلقها تجاه ما يتم رصده من تنامي في الروابط بين أنماط الجريمة المنظمة عبر الوطنية، مثل جرائم النهب والتخريب والاتجار غير المشروع بالمنتجات الثقافية واتصالها بمساحات تمويل

أولاً، في حالة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أسهمت الجريمة المنظمة والعصابات في أعلى معدلات القتل في العالم. وفي حالة هايتي، شهدنا أعلى معدلات العنف المسلح وعدم الاستقرار منذ عقود بسبب الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة والذخيرة. ففي ذلك البلد، تعاني الشرطة الوطنية الهايتية وسلطات الجمارك وخفر السواحل من نقص الموارد وتفوق العصابات الإجرامية المدججة بالسلاح، التي استولت على مساحات شاسعة من الأراضي وترهب المجتمعات مع مستويات عالية من الإفلات من العقاب على أساس يومي، عليها في التسليح.

وفي مواجهة ذلك التحدي، تسلط كوستاريكا الضوء على التعاون بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الدول الأمريكية لتعزيز قدرة هايتي على التحقيق في قضايا الفساد وغسل الأموال والجريمة الاقتصادية ومقاضاة مرتكبيها ومحاكمتهم، فضلاً عن تحسين تبادل المعلومات مع المحققين الدوليين بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية. إن تلك الخطوات هامة، ولكن حجم ما نحتاج إليه في هايتي يتطلب المزيد من الاستثمار والدعم الدوليين لاستعادة العدالة الجنائية ومراقبة الحدود وتعزيز سيادة القانون ومؤسساته.

ثانياً، يجب علينا أن نعمل بسرعة وتصميم على الاستخدام التعاوني لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتصدي لجريمة الاتجار بالبشر. ويتحتم أيضاً تعزيز التعاون فيما بين الدول والمجتمع المدني والقطاع الخاص؛ واعتماد تدابير لتحديد هوية الضحايا، فضلاً عن اعتماد نهج متباينة لرعايتهم في سياق تدفقات الهجرة؛ ووضع استراتيجيات للحماية والمساعدة تراعي الاعتبارات الجنسانية وتعالج التجارب والاحتياجات المحددة لضحايا تلك الجرائم.

وأود أن أختتم بياني بالتشديد على أن إحدى النتائج غير المقصودة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها، التي اعتمدت في عام 2000، هي التصدي لتلك الظاهرة في شكل جهود معزولة، والتعامل معها على أنها مسألة عدالة جنائية وليست تهديداً أوسع نطاقاً للسلام والأمن الدوليين والتنمية

المنطلق، تتطلع مصر إلى النجاح في اعتماد اتفاقية شاملة لمكافحة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية، ولا سيما بينما يبرز فيها المكون الخاص بالتعاون الدولي والإقليمي في سبيل توفير برامج لدعم وبناء قدرات الدول النامية في التعامل مع هذه الجرائم.

إن مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية تحتاج منا جميعاً إلى مقاربة شاملة. وتولي مصر، في ذلك السياق، أهمية خاصة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وتسعى إلى تعزيز تنفيذ الالتزامات الواردة فيها على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية. وقد شهدت مصر أثناء رئاستها للدورة العاشرة للأطراف في الاتفاقية إطلاق آلية استعراض تنفيذها بهدف رصد جوانب الضعف والقوة وتبادل أفضل الممارسات لدى كل الأطراف المعنية.

ختاماً، تؤكد مصر على محورية دور التعاون الدولي في مكافحة الأنماط المتعددة والباذغة للجريمة المنظمة عبر الوطنية وضرورة اتباع منظور شامل لمعالجة جذورها وإدراك تقاطع مساراتها في سبيل الحد من قدرتها على زعزعة الاستقرار وتهديد السلم والأمن الدوليين. وتؤكد مصر على أهمية إدراك واحترام اختصاصات كيانات الأمم المتحدة المعنية بهذا الملف وتعزيز قدراتها. وتبدي مصر انفتاحها الدائم على الانخراط في حوار بناء في سبيل تحقيق ذلك.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوستاريكا.

السيد سافالا بوراس (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): في البداية أهني جمهورية إكوادور، بالنيابة عن كوستاريكا، على توليها رئاسة مجلس الأمن وأرجو لها كل النجاح في إدارة أعماله. كما تشكر كوستاريكا إكوادور على عقد هذه المناقشة المفتوحة، وتشكر مقدمي الإحاطات على بياناتهم.

تود كوستاريكا أن تفكر ملياً - في مواجهة ظاهرة عبر وطنية تتطور وتتكيف بسهولة مع المشهد الجيوسياسي المتغير وتستفيد من الأزمات في جميع أنحاء العالم - في ثلاث نقاط.

المعني بالمخدرات والجريمة برامج تقنية لمساعدة السلطات الوطنية، في جملة أمور، على مكافحة الجريمة عبر الوطنية.

وتعمل الرقمنة وغيرها من أوجه التقدم في التكنولوجيا على تغيير الأسواق العالمية غير المشروعة وطريقة عمل الجماعات الإجرامية. فالنهج التقليدية لمنع الجرائم ومكافحتها لم تعد كافية. إن الجريمة السيبرانية تهديد عالمي للتنمية الاقتصادية والازدهار، وهجمات الأمن السيبراني أسلوب من أساليب الحرب الحديثة. والهجمات التي ينفذها مجرمو الفضاء السيبراني على قطاعاتنا الخاصة وإدارتنا تتسم بازدياد وتيرتها ونطاقها وتطورها. وفي مواجهة تلك التحديات المتزايدة، تولي النمسا أهمية كبيرة لزيادة تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الجريمة السيبرانية. واسمحوا لي أن أبرز أهمية العمل الجاري الذي تقوم به اللجنة المختصة التي تتفاوض بشأن اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالجريمة السيبرانية، التي تعقد دوراتها بالتناوب بين نيويورك وفيينا، والدور الرئيسي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في توجيهنا خلال تلك العملية، بما في ذلك البرنامج العالمي بشأن الجريمة السيبرانية.

ومن دواعي القلق البالغ الأخرى الاتجار بالبشر، الذي يشكل جريمة خطيرة وانتهاكا لحقوق الإنسان ويؤثر بشكل خاص على الأشخاص في حالات النزاع المسلح، كما وقع في أوكرانيا على مدى السنة ونصف السنة الماضية، بسبب الغزو الروسي المستمر غير القانوني وغير المبرر. والنساء والأطفال معرضون بشكل خاص للوقوع ضحايا للمتجرين لأغراض الاستغلال الجنسي أو الاستغلال في العمل. وفي مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص، تتبع النمسا نهجا يركز على الضحايا، ويستند إلى حقوق الإنسان وسيادة القانون، ويركز على الوقاية. وفي كل عام، تنظم فرقة العمل النمساوية المعنية بمكافحة الاتجار بالبشر مؤتمرا دوليا. وركزت مناقشاتها هذا العام على الظواهر ذات الصلة، مثل تهريب المهاجرين والممارسات غير القانونية الأخرى التي قد تعيق تحديد هوية الضحايا، فضلا عن التحدي المتمثل في مكافحة المتاجرين بالبشر الذين يعملون عبر الإنترنت والشبكة الخفية.

المستدامة وحقوق الإنسان. وفي ذلك الصدد، تسلط كوستاريكا الضوء على الحاجة إلى نهج متكامل يعالج الأبعاد المتعددة للجريمة المنظمة عبر الوطنية ويكون قادرا على التكيف مع تطورها وتوقع تطورها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا.

السيد بريترهوفر (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد النمسا البيان الذي سيدلي به ممثل الاتحاد الأوروبي.

ونهئى إكوادور على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة ونشيد بالأمين العام؛ والسيدة غادة والي، المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ والسيدة ميلاني كاميت؛ والسيدة فيكتوريا نيانجورا على مشاركتهم رؤاهم القيمة.

تشكل الجريمة المنظمة عبر الوطنية تهديدا كبيرا للسلام والأمن الدوليين، وتبين الأدلة أن المشكلة تتفاقم بطريقة لم يسبق لها مثيل. ووفقا لخطة الأمين العام الجديدة للسلام، كانت الجريمة المنظمة مسؤولة في الفترة من 2015 إلى 2021 عن عدد وفيات مساو لعدد الوفيات الذي تسببت فيه جميع النزاعات المسلحة مجتمعة. وكثير من الجماعات والشبكات الإجرامية تتسم بالمرونة، وكثيرا ما تستخدم قنوات الاتجار بوحدة من السلع - الأسلحة والمخدرات والبشر - للسلع الأخرى أيضا. ولئن كانت النظم القانونية الوطنية وسيادة القانون وتدابير مكافحة الفساد وإنفاذ القانون تؤدي دورا هاما في التصدي لهذه التهديدات، فإننا نحتاج إلى تعاون وأطر متعددة الأطراف قوية وفعالة لدورها.

وأود أن أشدد على أهمية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وآلية استعراض تنفيذها والمؤتمر نصف السنوي للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية الذي عقد في فيينا. ونشكر بشكل خاص مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بوصفه القيم على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها، على كل عمله الدؤوب بشأن منع الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومكافحتها. ونذكر بالقرار 2700 (2023)، الذي رحب بإطلاق مكتب الأمم المتحدة

تظل الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب تحديين رئيسيين لا يزالان يعوقان الجهود الرامية إلى صون السلم والأمن الدوليين وتحقيق التنمية المستدامة وضمان التمتع الكامل بحقوق الإنسان. ولا يمكن، بل ينبغي ألا تجاهل الصلة بين الجريمة المنظمة والإرهاب، ومساهمتهما المكثفة في الاتجار بالمخدرات. إن الاتجار بالبشر هو من بين أخطر أشكال الجريمة المنظمة. وهو انتهاك واضح لحقوق الإنسان وجريمة خطيرة لكرامة الإنسان وسلامته. وتؤدي هذه المشكلة العالمية إلى تحميل النسيج الاجتماعي والاقتصادي لمجتمعاتنا تكاليف باهظة. وتولي تركيا، بوصفها البلد الذي يستضيف أكبر عدد من اللاجئين، أهمية قصوى لحماية حقوق وكرامة المهاجرين واللاجئين وضحايا الاتجار بالبشر. ونؤمن بضرورة التعامل مع المسائل الشاملة، بما في ذلك الاتجار بالبشر، والهجرة القسرية، والعمل، والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان، بطريقة كلية.

ويشكل الاتجار غير المشروع بالمخدرات خطرا جسيما على الأمن والاستقرار الدوليين، ولا سيما من خلال شبكة الجريمة المنظمة العالمية المتنامية. وتكافح تركيا، بسبب موقعها الجغرافي، الاتجار غير المشروع بالمخدرات والسلائف منذ فترة طويلة. ونحن ملتزمون تماما بالاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات ونرى أن تنفيذها الكامل والعالمي أمر حاسم لفعالية النظام. ونحن نسهم بنشاط في عمل المنظمات الإقليمية والدولية مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمركز الأوروبي لرصد المخدرات والإدمان، والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات.

والاتجار بالمخدرات يغذي الإرهاب، الذي يديم بدوره الاتجار بالمخدرات. ولكسر هذه الحلقة المفرغة، يجب على المجتمع الدولي أن يتعاون بشكل وثق من أي وقت مضى، وأن يتشاطر المعلومات الاستخباراتية والموارد وأفضل الممارسات. ولا تزال تركيا من أشد المشجعين للتعاون الدولي في مكافحة الإرهاب. لقد كنا لسنوات في طليعة مكافحة المنظمات الإرهابية ذات الطيف الواسع من الأيديولوجيات، سواء كانت داعش أو القاعدة أو حزب العمال

وبالنظر إلى الطبيعة المتطورة والرقمية المتزايدة للجريمة المنظمة عبر الوطنية، من المهم النظر في دور الشباب كجزء من الحل. فالشباب معرضون بصفة خاصة لمجموعة متنوعة من الأنشطة الإجرامية المنظمة - سواء بوصفهم ضحايا محتملين أو باعتبارهم جناة يجندون في سن مبكرة. وفي حالات عدم الاستقرار والنزاع، تستغل الشبكات الإجرامية الفراغ الناشئ وبذلك توفر للشباب سبلا للحفاظ على سبل عيشهم أو حماية أسرهم. ولا يمكننا ضمان أن يصبح الشباب مصدر قوة بدلا من أن يكونوا جزءا من المشكلة إلا بالعمل معهم، من خلال أفكار ونهج مبتكرة وجديدة لتعزيز النزاهة وزيادة الوعي بأضرار الفساد والجريمة المنظمة. ونشيد بالعمل الحاسم الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني في ذلك الصدد، مثل المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

ومن خلال توليد الإيرادات من خلال الأنشطة غير المشروعة مثل الاتجار بالأسلحة النارية، يمكن للشبكات الإجرامية أن تطيل أمد النزاعات. فهي تستفيد من حالات عدم الاستقرار وضعف إنفاذ القانون، وبالتالي تمول وتدعم دوافع النزاع. والحالة الراهنة في هايتي وتأثير الاقتصادات غير المشروعة على النزاعات المسلحة في منطقة الساحل مثالان على ذلك، وينبغي أن يظلا مصدر قلق مستمر لمجلس الأمن. وفي الختام، ترحب النمسا بإبقاء المناقشات بشأن مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية مدرجة في جدول أعمال المجلس لاستكمال العمل القيم الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وتعزيز العمليات المتعددة الأطراف الجارية في نيويورك وفيينا. ونأمل أيضا أن يتناول الميثاق المستقبل أهمية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وإيجاد حلول مشتركة لتلك المشاكل يفيد جميع الدول الأعضاء.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد إكرين (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الأمين العام وجميع مقدمي الإحاطات على عروضهم القيمة.

غياب مؤسسات العدالة الجنائية وتدابير حماية سيادة القانون تجعل النزاع أرضاً خصبة لمثل هذه النهج. ويمكن للأطراف المتنازعة اليأس لتتمويل أنشطتها العنيفة أن تكون شريكة بإرادتها. إن نجاح الشبكات الإجرامية التي تسعى إلى تحقيق المصالح السياسية والتجارية على حد سواء لا يؤدي إلى زيادة العنف وتقويض سيادة القانون فحسب، بل يؤدي أيضا إلى تآكل أسس الأمن البشري ذاتها. ويعتمد ردا على الذين يستغلون انفتاح العولمة وفرصها لأغراض إجرامية بشكل حاسم على التعاون الدولي الذي يعمل بشكل جيد والقائم على القواعد والذي حددته الاتفاقية والبروتوكولات الملحق بها.

إن التصدي للفساد بجميع أشكاله جانب رئيسي من جوانب مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ولا سيما الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة. فالفساد المحدود والواسع النطاق يعوق ملايين الناس كل يوم عن التمتع الكامل بحقوق الإنسان الخاصة بهم في مجالات مثل الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والعدالة. فهو يجرم الشباب من الفرص الاقتصادية، ويغذي الهجرة غير النظامية، ويضعف المؤسسات الوطنية، ويثير المظالم الشعبية التي تؤدي إلى نشوب النزاع العنيف وانعدام الأمن. في النزاعات في جميع أنحاء العالم، تسير مكافحة الفساد وبناء السلام جنبا إلى جنب عندما يتعلق الأمر بتعزيز الحوكمة الشفافة والمساءلة في قطاع الأمن والرقابة المدنية وآليات الرقابة الديمقراطية. وتوفر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بنهجها الشامل، الذي يشمل المنع والتجريم وإنفاذ القانون والتعاون الدولي واسترداد الموجودات، أساسا قانونيا للتصدي للفساد في جوانبه العديدة. وتدعو اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية الدول الأطراف إلى اتخاذ تدابير لتعزيز النزاهة ومنع فساد الموظفين العموميين وكشفه والمعاقبة عليه.

وبالشراكة مع معهد بازل المعني بالحوكمة، تدعم ليختنشتاين مكافحة الفساد الأخضر، بما في ذلك الأموال غير المشروعة المستمدة من الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية، وجرائم الغابات، والتعدين غير القانوني، وغير ذلك من الجرائم البيئية. ومن خلال العمل مع

الكرديستاني أو حزب الاتحاد الديمقراطي أو وحدات حماية الشعب أو منظمة فتح الله غولن الإرهابية. وما فتئت هذه الجماعات وغيرها تعمل عبر الحدود الوطنية، وتدير معسكرات تدريب، وتحصل على موارد مالية، وتشغل منافذ إعلامية لنشر دعايتها وتمجيد أفعالها في الخارج. وتوضح منظمة حزب العمال الكرديستاني الإرهابية تماما الطبيعة التكافلية للإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وتشارك تلك الشبكة الإرهابية في الاتجار بالمخدرات وتسويقها في جميع أنحاء أوروبا. ولا يزال الاتجار بالمخدرات أحد مصادرها المالية التي لا غنى عنها. وينبغي أيضا أن تكون مكافحة تمويل الإرهاب وجهود مكافحة غسل الأموال في صميم النهج الذي يتبعه المجتمع الدولي لمعالجة المشكلة بفعالية من جميع جوانبها. ونشيد بعمل فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في ذلك الصدد.

والاستخدام المتزايد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض إجرامية يستحق اهتماما أيضا. ويزيد الاستخدام الخبيث لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من تفاقم الآثار السلبية للتهديدات على الحريات الأساسية، الأمر الذي يتطلب استجابة دولية متضافرة من خلال التعاون القوي بين الدول وأصحاب المصلحة المعنيين. ومع استمرار ظهور أساليب أحدث وأكثر تطورا، بما في ذلك استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض إجرامية، أصبحت مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب أكثر تعقيدا.

وينبغي أن نضع استراتيجيات فعالة ونعزز تعاوننا وبنينا مستقبلا أكثر أمانا. وستواصل تركيا الإسهام في الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق تلك الغاية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين.

السيد فينافيزر (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): بعد عشرين عاما من دخول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية حيز النفاذ، أصبحت أكثر أهمية من أي وقت مضى. وقد مكنت التكنولوجيا والعولمة شبكات الجريمة المنظمة من التوسع على الصعيد العالمي في سعيها إلى إيجاد سبيل لضعفها لاستغلالها. وضعف أو

وفي السنوات الأخيرة، انتقلت العديد من الأنشطة غير القانونية إلى بيئة الإنترنت، مما يسهل على الجناة التنسيق ويصعب على سلطات إنفاذ القانون اكتشافها وملاحقتها قضائياً. وربما يكون ذلك هو التحدي الأكبر في هذا المجال والتهديد الجديد الذي يجب أن نعطيهِ الأولوية. لذلك نرحب بجميع جهود الأمم المتحدة التي تركز على مكافحة الجريمة الإلكترونية وندعو إلى تعزيز المناقشات وتعزيز التعاون بشأن هذه المسألة. إن التهديدات عبر الوطنية وأساليب العمل المتطورة لجماعات الجريمة المنظمة، التي تعمل خارج الإنترنت وداخلها على حد سواء، تتطلب استجابة دولية منسقة وهادفة. ولهذا السبب نُصرّ على أن تتفدّ الدول الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها تنفيذاً كاملاً، ونؤكد من جديد دعمنا لعمل كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

ويتمثل النشاط الرئيسي للجماعات الإجرامية المنظمة، داخل الاتحاد الأوروبي، في الاتجار بالمخدرات. لقد تطوّرت أنشطة الشبكات الإجرامية من حيث حجمها وتعقيدها وعواقبها العنيفة، مما خلق موجة من العنف أصابت الأبرياء وكذلك أعضاء المنظمات الإجرامية، وأسفر عن وفاة عدد من الأطفال هذا العام وحده. وكثيراً ما تستغل الشبكات الإجرامية المنظمة أولئك الذين يعيشون في فقر ومشقة وتستغلهم من خلال الاتجار بالبشر. يلتزم الاتحاد الأوروبي بمكافحة شبكات الاتجار بالبشر على أساس نهج قائم على حقوق الإنسان يركز على الضحايا ويراعي المنظور الجنساني. كما نعمل عن كثب مع الشركاء الدوليين للتصدي لتلك الأخطار. فعلى سبيل المثال، عزز الاتحاد الأوروبي دعمه لعمليات مكافحة الاتجار بالمخدرات في غرب أفريقيا وخليج غينيا. ويساعد الاتحاد الأوروبي أيضاً بلداناً في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على تحسين سياساتها المتعلقة بالمخدرات. وعلاوة على ذلك، نفاوض حالياً على اتفاقات دولية لتبادل المعلومات بين وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون وعدد من بلدان أمريكا اللاتينية. إن البرنامج العالمي للتدفقات غير المشروعة التابع للاتحاد الأوروبي يكرّس جهوده لبناء القدرات الوطنية لمكافحة

الشركاء من القطاعين العام والخاص، يهدف المشروع إلى دعم قدرات إنفاذ القانون على مصادرة عائدات الجريمة ووضع حد لإفلات المسؤولين الذين يستغلون كوكبنا لتحقيق مكاسب شخصية من العقاب.

إن الرق الحديث والاتجار بالبشر مظهران قاسيان بشكل خاص للجريمة المنظمة عبر الوطنية. وفي حين أن الرق محظور في جميع أنحاء العالم بموجب القانون الدولي العرفي، إلا أنه لا يزال موجوداً بأشكال مختلفة في جميع أنحاء العالم. يعيش أكثر من 50 مليون شخص في ظروف العبودية، معظمهم من النساء والفتيات. ويتم توليد ما يقدر بنحو 150 بليون دولار من الإيرادات كل عام عن طريق العمل القسري وحده. وضعت ليختنتشتاين مبادرة تسخير التمويل من أجل إنهاء الرق والاتجار بالبشر، باعتبارها مشروعها الدولي الرئيسي لأهداف التنمية المستدامة، وتتاول المبادرة دور المؤسسات المالية في مكافحة هذه الآفة العالمية في مجالات الامتثال والاستثمار المسؤول والابتكار المالي. ونتطلع إلى توسيع شبكة شراكاتنا في تنفيذ المبادرة، فيما بين الحكومات وغيرها من الجهات المعنية على حد سواء.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيدة سامسون.

السيدة سامسون (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد وهي مقدونيا الشمالية وصربيا وألبانيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا والبوسنة والهرسك؛ والبلد المرشح المحتمل جورجيا؛ وأندورا.

ونشكر إكوادور على معالجة هذا الموضوع اليوم، مما مكننا من فهم الجريمة المنظمة عبر الوطنية والتصدي لها على نحو أفضل وهي التي تؤدي دوراً هاماً في إدامة النزاع المسلح والإرهاب والفساد وفي تعريض سيادة القانون للخطر. تستخدم جماعات الجريمة المنظمة أرباحها الكبيرة غير المشروعة للتسلل إلى الاقتصاد والمؤسسات العامة، مما يؤدي إلى تآكل سيادة القانون والحقوق الأساسية وتقويض حق الناس في السلامة وثقتهم في السلطات العامة. وعلى العكس من ذلك، فإن ذلك الأثر المزعزع للاستقرار يزيد من تعزيز جماعات الجريمة المنظمة بتوفير أرض خصبة لنموها.

القرن مساوية لتلك الناجمة عن جميع النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم مجتمعة. وعلاوة على ذلك، تم تسليط الضوء في خطتنا المشتركة للأمين العام (A/75/982) على المخاطر والتحديات المتزايدة التي تشكلها الشبكات عبر الوطنية والجهات الفاعلة الجديدة والتكنولوجيات الناشئة الجديدة. وعلى الرغم من الآثار الخطيرة للجريمة المنظمة عبر الوطنية والتحديات المتزايدة التي تواجه التنمية المستدامة والسلام والأمن العالميين، فإنها لا تزال تشكل أحد أكثر المخاطر التي يتم التقليل من شأنها في العالم. ونحن بحاجة إلى استجابات متسقة ومنسقة بين الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة إذا أردنا مكافحة هذه التهديدات عبر الوطنية. لذلك تود تايلند أن تشاطركم بعض آرائها بشأن هذه المسألة.

أولاً، إن توثيق التعاون بشأن إدارة الحدود وإنفاذ القانون بين الدول الأعضاء أمر حيوي للتصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية، لا سيما فيما بين البلدان المتجاورة أو تلك الواقعة في نفس المنطقة. وقد مكنت العولمة الأنشطة الإجرامية عبر الوطنية من الظهور والتكاثر والاستمرارية في أجزاء كثيرة من العالم، وجنوب شرق آسيا ليست استثناء. وتواجه المنطقة تهديدات من الجماعات الإجرامية عبر الوطنية التي استفادت من زيادة الاتصال الإقليمي لتوسيع عملياتها من أجل ارتكاب الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأشخاص والأحياء البرية والأخشاب. وكلما كانت الحدود أكثر قابلية للاختراق، تغلغت تلك الجرائم أكثر. تتطلب هذه التهديدات عبر الوطنية إدارة فعالة للحدود لا يمكن تنفيذها من جانب واحد. لذلك تتعاون تايلند مع جيرانها لرصد وكشف تدفقات المجرمين وأنشطتهم عبر الحدود الوطنية.

وعلى الصعيد دون الإقليمي، تساعد تايلند على النهوض بمذكرة تفاهم ميكونغ لعام 1993 بشأن مراقبة المخدرات للتصدي للتحديات المتعلقة بإنتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها وتعاطيها. وعلى الصعيد الإقليمي، تلتزم رابطة أمم جنوب شرق آسيا بالتصدي للجرائم عبر الوطنية من خلال تعزيز التعاون في مجال إدارة الحدود - وهو إطار مفاهيمي وتنفيذي بدأت تايلند وأصبح أداة رئيسية للتصدي لهذه التحديات. وقد أنجز الإطار المفاهيمي بدعم من مكتب الأمم المتحدة

الاتجار غير المشروع والتحقيق في الجماعات الإجرامية المنظمة وملاحقتها قضائياً.

وبصرف النظر عن الاتجار بالمخدرات، تشمل أولوياتنا الاتجار بالأسلحة والجريمة البيئية التي تعد محركاً رئيسياً لتغير المناخ. ويدعم الاتحاد الأوروبي أيضاً ما يقرب من 50 مشروعاً جارياً من مشاريع المكتب، تبلغ مساهمته الإجمالية فيها أكثر من 230 مليون دولار، وتغطي مع الدول الأعضاء فيه حوالي 35 في المائة من ميزانية المكتب.

وفي حين أن السلطات الوطنية تقف على الخطوط الأمامية في مكافحة الجريمة المنظمة، فإن للشراكات العالمية أهمية قصوى في ضمان التعاون الفعال وكذلك في تبادل المعلومات والمعارف بين السلطات الوطنية. ونشجع مجلس الأمن على مواصلة معالجة الصلات بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والنزاع بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الإقليمية والدول الأعضاء.

والنسخة الكاملة من هذا البيان متاحة على موقعنا الإلكتروني.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند.

السيد تشينداوونغسي (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): يسر تايلند أن تشارك في هذا الحدث المميز تحت رئاسة إكوادور لمجلس الأمن، ونحن على ثقة بأن فترة رئاستكم، سيدي الرئيس، ستكون مثمرة وبناءة. ونشيد أيضاً بالصين على رئاستها المثمرة في الشهر الماضي.

وتأتي مناقشة اليوم المفتوحة في الوقت المناسب، حيث أن الجريمة المنظمة عبر الوطنية تشكل تهديدات خطيرة للسلام والاستقرار الدوليين ولجهودنا الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة في كل منطقة. ونعرب عن تقديرنا لإكوادور، لإبرازها مدى الضرر الذي تلحقه الجريمة عبر الوطنية بالسلام والأمن والاستقرار في جميع أنحاء العالم، وللأمين العام ولجميع مقدمي الإحاطات على آرائهم وأفكارهم القيمة بشأن هذا التحدي للأمن البشري الذي كثيراً ما لا يحظى بالتوكيد الكافي.

ووفقاً لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فإن معدلات الإصابات الناجمة عن الجريمة المنظمة منذ بداية هذا

الممارسات والخبرات بشأن التصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية من جميع جوانبها - من مراقبة الحدود إلى تعقب التدفقات المالية وكشف الفساد.

وفي الختام، تؤمن تايلند بإيماناً راسخاً بأن الجهود الرامية إلى التصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية وطابعها السريع التطور ينبغي أن تكون شاملة. وينبغي أن تكون الجهود المبذولة على الصعيد الوطنية والإقليمية والعالمية متزامنة. وتشكل جهودنا للتصدي للأنشطة الإجرامية غير المشروعة عبر الوطنية خطوات حيوية نحو الحد من المخاطر التي يتعرض لها السلم والأمن العالميان والنهوض بالأمن البشري للجميع.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد زاهنيسن (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر إكوادور على تنظيم هذه المناقشة الهامة اليوم. والشكر موصول للأمين العام وجميع مقدمي الإحاطات.

في البداية، أود أن أشدد على أن ألمانيا تؤيد تأييداً تاماً البيان الذي أدلى به للتو المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

لقد ذكرت وفود عديدة اليوم أن الجريمة المنظمة عبر الوطنية لا توجع النزاعات المسلحة وتديمها وتمول الإرهاب وتقضي إلى مستويات قياسية من العنف في العديد من البلدان والمناطق فحسب، ولكنها تؤدي أيضاً إلى تآكل مؤسسات الدولة والحوكمة الديمقراطية وسيادة القانون، وتفاقم الفساد وعدم المساواة الاقتصادية. ولتلك الأسباب، ترحب ألمانيا بمناقشة اليوم. ونحث مجلس الأمن على إبقاء هذا الموضوع الهام مدرجاً في جدول الأعمال واستخدام زخم اليوم للمضي قدماً في وضع إطار عمل دولي لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

وغني عن القول إن أي استراتيجية ناجحة في هذا المجال يجب أن تكون ذات طبيعة متعددة الأبعاد، وأن تنطوي على تعاون أمني متكامل، ومركزية تعزيز سيادة القانون - كما ذكر الأمين العام بحق هذا الصباح - واستجابات وقائية لمعالجة الأسباب الجذرية.

المعني بالمخدرات والجريمة ويتعاون منه. إن الاجتماع السادس والعشرين الذي عقدته رابطة أمم جنوب شرق آسيا مؤخراً للمديرين العاملين لإدارات الهجرة ورؤساء الشؤون القنصلية، الذي عقد في آب/أغسطس، قد رحّب باقتراح تايلند بوضع خريطة طريق للتعاون في إدارة الحدود للرابطة تتسق مع هدفنا الطويل الأجل المتمثل في إنشاء جماعة للرابطة تتعم بالأمان والأمن والتكامل والترابط.

ثانياً، أسهمت الرقمنة والتكنولوجيات المتقدمة إسهاماً بالغاً في الطبيعة المتطورة للجريمة المنظمة عبر الوطنية. فالرقمنة مسؤولة عن ظهور الأنشطة الإجرامية المعتمدة على الإنترنت والممكنة عبرها. وبالتالي فإن تعزيز محو الأمية الرقمية يمكن أن يساعد في توفير حلول للمشكلة تكون قابلة للتطبيق. وقد أدى الانتشار المتزايد للتجار بالبشر وتهريب المهاجرين الناتج عن عمليات الاحتيال عبر الإنترنت إلى جعل معالجة هذه القضايا أولوية بالنسبة للسلطات التايلندية. وإلى جانب التدابير القانونية، يمكن لنهج أكثر شمولاً أن يساعد على معالجة المشكلة، لأن تعزيز التنمية يمكن أن يساعد على تمكين الضحايا المحتملين والحد من ضعفهم.

ثالثاً وأخيراً، تسلّم تايلند بأهمية الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة لتعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وتدعوها إلى تعزيز تعاونها مع المنظمات الإقليمية. وترى تايلند أن العمل المتسق على نطاق منظومة الأمم المتحدة ضروري لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وفي ذلك الصدد، نشجع مجلس الأمن على مواصلة العمل عن كثب مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وغيره من كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة في مكافحة هذه التهديدات.

ويواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة القيام بقدر كبير من العمل المفيد ويستحق دعمنا المستمر.

كما ندعو كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، أي مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنترپول)، إلى مساعدة السلطات الوطنية من خلال تبادل أفضل

وعلاوة على ذلك، تفخر ألمانيا بأنها بادرت في عام 2015، بالاشتراك مع غابون، بإصدار قرار الجمعية العامة المعنون "التصدي للاتجار غير المشروع بالأحياء البرية" (قرار الجمعية العامة 69/314)، الذي أعادت الجمعية العامة اعتماده بتوافق الآراء في آب/أغسطس (قرار الجمعية العامة 352/77).

وأود أن أتشاطر معكم فكرة أخيرة بشأن الصلة الوثيقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي كانت موضوع جلسة اللجنة بناء السلام في حزيران/يونيه. وأظهرت المناقشة هناك بوضوح أهمية استكمال الاستجابات التي تركز على الأمن بنهج متعددة الأبعاد لبناء السلام. كما سلطنا الضوء على إمكانات أدوات الإنذار المبكر. وقد أجرى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بحثاً رائدة تبين أن الاقتصادات غير المشروعة المرتبطة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية - أنشطة مثل الاختطاف للحصول على فدية أو سرقة الماشية أو الاتجار بالأسلحة النارية - هي مؤشرات قوية ومبكرة وموثوقة على زيادة أنشطة الجماعات المسلحة في المستقبل، وأن رصد تلك المؤشرات سيمكن الحكومات من العمل بشكل وقائي لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والجماعات المتطرفة العنيفة على حد سواء. وعلينا أن نواصل استكشاف ذلك النهج.

وأود أن أختتم كلمتي بالتأكيد لكم، سيدي الرئيس، على أن ألمانيا ستواصل العمل مع كَثب مع البلدان المتضررة ووكالات الأمم المتحدة ومجلس الأمن للتصدي للتحديات التي تشكلها الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ونشجع مجلس الأمن على مواصلة التبادل المنتظم بشأن أفضل الممارسات والنهج الواعدة، بالتعاون الوثيق مع لجنة بناء السلام.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد بربوو (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر إكوادور على قيادتها في المبادرة بعقد هذه المناقشة الهامة بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية. كما يشكر وفد بلدي الأمين العام على ملاحظاته وتأكيداته على الأثر المتعدد الأوجه للجريمة المنظمة عبر الوطنية على السلم والأمن العالميين.

ولا يمكننا أن نسمح لأنفسنا بأي تهاون فيما يتعلق بآثار الجريمة المنظمة عبر الوطنية، لأننا نشهد الآن الأثر المدمر للجريمة المنظمة في هايتي. وفي هذا الصدد، ترحب ألمانيا ترحيباً قوياً بالالتزام الدولي بنشر بعثة متعددة الأطراف للدعم الأمني، بقيادة كينيا، ونحن على استعداد لدعمها.

وتماشياً مع المذكرة المفاهيمية (S/2023/933، المرفق)، أود

أن أعرض نقطتين هامتين تستحقان المتابعة.

تتعلق النقطة الأولى بالجريمة المنظمة المتصلة بالمخدرات، وهي بطبيعة الحال ظاهرة ذات تأثير عالمي شديد، ونحن بحاجة إلى استراتيجية عالمية. وفي الوقت نفسه، نعتقد أنه من الأهمية تعزيز الأنشطة المحلية أيضاً. وتدعم ألمانيا البلدان المتضررة، ولا سيما في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فيما تبذله من جهود بهدف تعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون لمكافحة انتشار الجريمة المنظمة المتصلة بالمخدرات.

ونرحب بالعديد من المشاريع الابتكارية لصندوق بناء السلام في هندوراس وبلدان أمريكا الوسطى الأخرى بغية التصدي للآثار المزعزعة للاستقرار الناجمة عن عنف العصابات في المنطقة. ونرى أن نجاح تلك المشاريع سبب آخر لحث جميع الدول الأعضاء على دعم زيادة التمويل لصندوق بناء السلام من خلال الأنصبة المقررة.

والنقطة الثانية هي أن للاتجار غير المشروع بالأحياء البرية آثاراً كبيرة - لا فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي في البلد المتضرر فحسب، بل في مجال صون السلم والأمن أيضاً. وهذه ليست مسألة هامشية. فالاتجار غير المشروع بالأحياء البرية يشبه من حيث الحجم والأرباح، الاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات.

وإزاء هذه الخلفية، تلتزم ألمانيا بدعم الجهود الوطنية والإقليمية الرامية إلى التصدي للاتجار غير المشروع بالأحياء البرية. فعلى سبيل المثال، نعمل بشكل وثيق مع نيجيريا لبناء قدراتها على تنفيذ أول استراتيجية وطنية على الإطلاق لمكافحة الجرائم المتعلقة بالأحياء البرية والغابات.

باعتقاد إعلان القادة بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص الناجم عن إساءة استعمال التكنولوجيا، الذي يتناول على وجه التحديد استغلال التكنولوجيا، الذي يقدم مثالا قويا وإنجازا كبيرا في مكافحة تلك المسألة. وعلى صعيد آخر، تؤكد مباحثات بالي، باستراتيجية أديلايد للتعاون الخاصة بها لعام 2023، على اتباع نهج استباقي لمعالجة الأنماط المتغيرة للتهريب والاتجار والجرائم ذات الصلة في جميع المناطق.

ثالثا، يجب أن نواصل تعزيز التنفيذ الفعال لولايات هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها ذات الصلة في التصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية. فتمكين هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها ذات الصلة من الوفاء بولاياتها يمكن أن يعزز إلى حد كبير فعالية جهودنا المشتركة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، مما ينهض باستراتيجيتنا الشاملة للسلم والأمن العالميين. وإحدى الطرق للقيام بذلك هي اعتماد آليات الإنذار المبكر التي ترصد اتجاهات الجريمة المنظمة عبر الوطنية. فهذه الآليات يمكن أن توفر رؤى قيمة للعمل الاستباقي وصياغة السياسات على الصعيد الدولي. كما يمكننا أن تدعم مبادرة المجلس بشأن السلام والأمن بتحديد بؤر التوتر المحتملة التي يمكن فيها للجريمة المنظمة عبر الوطنية أن تقوض الاستقرار أو توجج النزاعات.

وفي الختام، تؤكد إندونيسيا من جديد التزامها ببذل جهود تعاونية في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وندعو إلى إقامة تعاون دولي قوي، ووضع إطار قانوني معزز، وتحديد استراتيجيات شاملة تعالج الآثار المباشرة والأسباب الكامنة وراء تلك الجرائم. إننا نطمح، من خلال جهودنا الجماعية، إلى إيجاد عالم أكثر أمنا وأمانا للأجيال القادمة.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل سيراليون.

السيد كانو (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): تشكر سيراليون الرئاسة الإكوادورية لمجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر على عقد هذه المناقشة المفتوحة المهمة. ونهنئكم، السيدة الرئيسة، على توليكم الرئاسة. ونشكر أيضا مقدمات الإحاطات على إسهاماتهن المهمة في المناقشة.

في الواقع، إن الجريمة المنظمة عبر الوطنية لا تهدد الاستقرار الدولي فحسب، بل تقوض أيضا إلى حد كبير قدرة البلدان على الاستجابة بفعالية للتحديات الأمنية العالمية. فهي تزرع بذور عدم الثقة بين الدول، وتضعف الاقتصادات، بل ويمكن أن توجج النزاعات المسلحة. وفي عصر العولمة، لم تمنح التكنولوجيا الرقمية المتقدمة التي تستخدمها الشبكات الإجرامية للاتجار وغيره من الأنشطة غير المشروعة الحدود التقليدية فحسب، بل تشكل أيضا تهديدا خطيرا يتطور باستمرار ويتطلب تعاونا دوليا.

وإزاء تلك الخلفية، أقترح ثلاث نقاط عمل استراتيجية.

أولا، يجب أن نعزز القدرات القطرية. ومن الضروري تعزيز القدرات الوطنية على التصدي لخطر الجريمة المنظمة عبر الوطنية من خلال بناء القدرات والتعاون التكنولوجي. وعلى نحو ما أبرزه تقرير الأمين العام عن تحسين تنسيق الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالأشخاص (A/78/119)، فإن التآزر بين القدرات الوطنية المعززة والأطر القانونية القوية أمر حيوي للتصدي بفعالية للجريمة المنظمة عبر الوطنية.

ومن جانبنا، فإننا نعالج مسألة التآزر من خلال مبادرات مثل خطة العمل الوطنية لمنع جرائم الاتجار بالبشر ومعالجتها للفترة 2020-2024، التي تجسد تقاني إندونيسيا في تعزيز الأطر القانونية جنبا إلى جنب مع بناء القدرات الوطنية. وتركز على حماية الفئات الضعيفة وبناء أساس مرن للحماية والإنفاذ على المدى الطويل في مكافحة جرائم الاتجار بالبشر.

ثانيا، يجب أن نعزز التعاون الإقليمي. فلا يمكن كسب المعركة ضد الجريمة المنظمة عبر الوطنية بشكل منعزل. فالتعاون الإقليمي وعبر الإقليمي أمر أساسي. وتركز مبادرات مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا على تحديات وحلول إقليمية محددة، في حين أن أطرا مثل مباحثات بالي بشأن تهريب الأشخاص والاتجار بهم وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنية تعالج المشاكل من وجهة نظر عبر إقليمية. وخلال فترة رئاسة إندونيسيا للرابطة، خُطت الرابطة خطوات كبيرة

الخفيفة وكبح تدفقها غير المشروع عبر الحدود. والدول الأعضاء، ولا سيما في المناطق المتضررة، مدعوة إلى تعزيز إدارة الحدود من أجل التصدي بفعالية للجريمة المنظمة العابرة للحدود والأنشطة الإجرامية.

وتؤيد سيراليون الرأي القائل بأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية يمكن أن تتخذ أشكالاً عديدة وتتغير باستمرار، وتتكيف مع الظروف والأسواق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتخلق أشكالاً جديدة من الجريمة، وتحقق أرباحاً من خلال شبكات وأساليب متزايدة التعقيد، وتجند الشباب أو تؤثر عليهم. وللأسف فإن شبكات الاتجار تكيف أساليبها وطرقها مع التغيرات في التكنولوجيا والتشريعات ومصادر العرض والطلب. فالجماعات الإجرامية المنظمة اكتسبت، على سبيل المثال، القدرات اللوجستية اللازمة لشحن الأسلحة إلى جميع أنحاء العالم وتتفاعل مع صغار المجرمين والإرهابيين والجماعات المسلحة غير التابعة للدول على حد سواء، من أجل الحصول على الأسلحة النارية غير المشروعة وبيعها. ولا يمكن التصدي لوباء الجريمة المنظمة عبر الوطنية إلا باتخاذ إجراءات عالمية عاجلة ومنسقة، وتكثيف التعاون فيما بين الدول والمناطق، وبالاستثمار في التكنولوجيا وإتاحتها للدول، ولا سيما الدول النامية. وبغية مكافحة هذه الآفة، ستطرح سيراليون ثلاث نقاط عمل كجزء من الأدوات العديدة التي قد تتاح للدول.

النقطة الأولى، التنفيذ الشامل والفعال لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والصكوك العالمية لمكافحة الإرهاب، التي توفر إطاراً متفقاً عليه لتعزيز التدابير الوقائية، وتقديم المجرمين إلى العدالة، وتقليص قدرات الجماعات الإجرامية المنظمة على زعزعة الاستقرار.

والثانية، هي بناء القدرات ونقل التكنولوجيا إلى البلدان، ولا سيما بلدان الجنوب، من البلدان التي تمتلك التكنولوجيا والموارد ذات الصلة للقيام بذلك. وسعياً إلى ذلك، نشجع الدول الأعضاء على السماح لأفرقة التحقيق المشتركة والتعاون لتيسير جمع المعلومات وتحليلاتها وتشاطرها وتبادلها، بغية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بوصفها تهديداً للسلام والأمن الدوليين.

للأسف فإن الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية تنتشر. ويمكن الآن اعتبار هذا التطور ووباء، وعلى هذا النطاق، أزمة أمنية عالمية تشكل بوضوح تهديداً للسلام والأمن الدوليين. هناك عنف العصابات في المدن؛ والاستغلال الجنسي، وخاصة للأطفال؛ والعمل القسري؛ ووباء المخدرات؛ وعمليات القتل العشوائية وغير المنضبطة بالعنف المسلح. ولذلك، تلاحظ سيراليون بقلق بالغ التهديدات المتزايدة التي تشكلها الجريمة المنظمة عبر الوطنية للسلام والأمن الدوليين.

وتؤدي الجريمة المنظمة عبر الوطنية وما يتصل بها من فساد إلى تفاقم أوجه عدم المساواة وتعوق الجهود الرامية إلى بناء مجتمعات سلمية وشاملة للجميع من أجل التنمية المستدامة، ومؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة تستوعب الجميع وتشمل عواقب ذلك التآكل المحتمل لقدرات الدول وسلطتها. ولذلك، يلزم اتباع نهج شامل لإحراز تقدم في التصدي لدوافع الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك التدفقات غير المشروعة للأسلحة والتمويل. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال العمل والتعاون المتعددي الأطراف.

ويشير تقرير المخدرات العالمي لعام 2023 إلى أن الأضرار الناجمة عن الاتجار بالمخدرات واقتصادات المخدرات غير المشروعة تساهم في تهديدات الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتضاعفها، من عدم الاستقرار والعنف إلى الدمار البيئي. وللأسف، تستمر أسواق المخدرات غير المشروعة في التوسع من حيث الضرر وكذلك النطاق، من تزايد معروض المخدرات ومبيعات المخدرات على منصات وسائل التواصل الاجتماعي إلى الانتشار المستمر للعقاقير الاصطناعية، وهي رخيصة وسهلة التصنيع في أي مكان في العالم، وبعضها مميت حتى عند تعاطي أصغر الجرعات.

إن سيراليون يساورها قلق بالغ إزاء الصلة بين الجريمة المنظمة وتمويل الإرهاب، وهو ما يشكل عاملاً لزعزعة الاستقرار. وذلك يعرض السلام للخطر ويطيل أمد النزاعات. إنه مصدر قلق واضح لمنطقة غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وفي التصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية، ما زلنا نحث بقوة على مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة

الوطنية من استعادة الثقة في مؤسسات أمن الدولة، بما في ذلك مكتب المدعي العام، الذي عزز الإصلاحات الرامية إلى منع وكشف ومراقبة غسل الأموال والأصول، في جملة أمور. علاوة على ذلك، وعلى الصعيد الإقليمي، زادت السلفادور أيضا مشاركتها في آليات مثل فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية لأمريكا اللاتينية.

وكما ذكر آنفا، فإن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية أهم مثال على وجود صك قوي متعدد الأطراف في هذا المجال. بيد أن ذلك لا يمنعنا من مواصلة استكشاف كيفية تحسين هذه الإجراءات، بالنظر على سبيل المثال إلى التطور السريع والتقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويتطلب هذا التقدم تحديث التدابير اللازمة لمنع استخدام التكنولوجيات الناشئة من جانب الجهات الفاعلة من غير الدول لأغراض خبيثة، لا سيما عندما يتعلق الأمر بخطر انتشار الأسلحة، بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل.

وبالإضافة إلى ذلك، من المهم مراعاة البعد الإنساني والاجتماعي والاقتصادي للجريمة عبر الوطنية لأنها تؤثر تأثيرا مباشرا على الضحايا الفعليين والمحتملين لمختلف الجرائم عبر الوطنية، ولا سيما الأشخاص الذين يتعرضون لأوجه ضعف نتيجة للفقر أو التهميش. وعلى هذا النحو، فإن المنع والمشاركة ووضع سياسات وبرامج اجتماعية شاملة ذات منظور جنساني وعمري يمكن أن تسهم جميعها في قدرة الدول على معالجة هذه المسألة، فضلا عن التحديات الجديدة، بطريقة شاملة. ونكرر التزامنا بالتنفيذ الكامل للخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن. وللشباب دور هام يؤديه في بناء مجتمعات أكثر عدلا وسلاما، ومشاركتهم أساسية لتنفيذ مبادرات واتفاقات السلام، فضلا عن منع نشوب النزاعات. وتحقيقا لتلك الغاية، نعتقد أنه يجب ضمان التمويل الكافي لأدوات مثل صندوق بناء السلام ومبادراته للنهوض بالشباب.

وأخيرا، فإن المساعدة الإنمائية الرسمية والدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة، من خلال وكالاتها وصناديقها وبرامجها، ولا سيما مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، هما أداتان أساسيتان لمعالجة مسألة منع الأنشطة الإجرامية التي ترتكبها التنظيمات

والنقطة الثالثة والأخيرة في هذا السياق هي أنه ينبغي تعزيز التعاون بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة لضمان اتباع نهج كلي ومتسق لمكافحة الجريمة المنظمة.

الرئيسة (تكلت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل السلفادور.

السيدة غونزاليس لوبيز (السلفادور) (تكلت بالإسبانية): في

البداية، اسمحوا لي أن أعرب عن دعم وفد بلدي لإكوادور في الجهود القيمة التي تبذلها بصفتها رئيسة لمجلس الأمن هذا الشهر. ونعرب أيضا عن امتناننا لإتاحة هذه الفرصة لعقد مناقشة مفتوحة بشأن التهديدات التي تشكلها الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وهي مسألة ذات أهمية كبيرة لبلدي.

وقد أرسلت النسخة الكاملة من بياني إلى الأمانة العامة؛ وبإيجاز، نود أن نذكر أن السلفادور تسلم بأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية توفر إطارا هاما لاتخاذ إجراءات مشتركة ضد هذه الآفة. وفي ضوء جميع العناصر القانونية المحددة في تلك الاتفاقية، والسلفادور طرف فيها، يجب أن ننظر في الحقائق الخاصة في بلدان محددة، مثل بلدي، بمعنى أنه ينبغي لنا تقييم هذه الظاهرة من منظور تصاعدي ومن حيث التكامل. أولا وقبل كل شيء، نحن بحاجة إلى تقييم الممارسات والتدابير المنفذة على الصعيد المحلي والوطني تمشيا مع القانون المحلي لكل دولة، فضلا عن خصوصيات هذه الآفة. ومن ثم، يجب تعزيز تلك التدابير على الصعيد الإقليمي والدولي، استنادا إلى إطار للتعاون القانوني الدولي.

وقد عززت حكومة جمهورية السلفادور إطارها القانوني وسياستها العامة لضمان منع مختلف أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومكافحتها بفعالية، فضلا عن مختلف الصلات التي قد تربطها بأعمال الإرهاب. وخطتنا الوطنية للرصد هي السياسة العامة الرئيسية التي تسمح لنا بالتصدي لظاهرة العصابات، التي تسببت في اضطرابات في المجتمع السلفادوري لسنوات عديدة. وقد سمحت لنا هذه السياسة الناجحة بتقليص عدد جرائم القتل والجرائم الأخرى التي ترتكبها هذه الجماعات التي تعبر حدودنا. وعلى هذا النحو، مكنت خطة الرصد

وهذا كله جزء من التزام شامل من جانب الحكومة الفنزويلية ككل بكفالة الأمن العام، وهو التزام اعترفت به أيضا الهيئات الدولية التي نعمل معها بشكل وثيق ونشط. وفي ذلك الصدد، نعتبر أطر التعاون المؤسسي في هذا المجال، المتعددة الأطراف والثنائية على حد سواء، السبيل الأمثل للنهوض بالعمل الجماعي العالمي لمكافحة الجريمة عبر الوطنية. وهي يجب أن تستند إلى مبادئ الشفافية والاحترام والمساواة في السيادة، وأن تتماشى مع القانون الدولي.

وينبغي الإشارة بوجه خاص إلى الاتفاقات المعقودة تحت مظلة الأمم المتحدة، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وكذلك صكوك أخرى متعددة الأطراف. ولا تتضمن هذه الصكوك الإطار القانوني فحسب، بل الروح والجوهر اللذين ينبغي أن يوجها هذا الكفاح المشترك - التعاون والحوار، على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، بما في ذلك تلك التي تشير إلى السيادة الوطنية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والمساواة في السيادة بين الدول. وفي ذلك الصدد، نود أن نشدد على أن التركيز المسيس على مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لا يمكن أبدا أن يساعد في القضاء على عصابات المافيا الإجرامية عبر الوطنية. بل على العكس تماما - فهو لن يهيئ سوى الظروف التي تحول دون التعاون، وهو السبيل المستدام الوحيد لمكافحةها، وسيساعد في الواقع على توسعها وزيادة نطاقها، مما يعرض التنمية الاقتصادية للخطر ويضر في نهاية المطاف بضحايا أفة خسيصة.

وكجزء من هذا الالتزام الهام، من واجب فنزويلا أن تعلن بوضوح وبشكل قاطع أن مجلس الأمن يجب أن يميز بوضوح في قدرته على اتخاذ إجراءات فيما يتعلق بالمسائل المرتبطة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية بمختلف مظاهرها، وأن يقتصر بشكل صارم على الولاية المسندة إليه بموجب الميثاق وقراراته ذات الصلة. ولا يمكنه أن يسمح لفكرة انخراطه في هذه المسائل بأن تؤدي إلى اختلال التوازن في الهيكل المؤسسي المتعدد الأطراف المتعلقة بهذه المسألة، بما في ذلك اتفاقيات الأمم المتحدة والعديد من المشاريع الثنائية والإقليمية الناجحة والفعالة في جميع أنحاء العالم.

الإجرامية عبر الحدود الوطنية وتوفير الرعاية للضحايا والناجين منها، ولتعزيز بناء القدرات في مجال العدالة الجنائية في الدول الأعضاء، مما يمكننا من مكافحة هذه الآفة الخسيصة.

الرئيسة (تكلت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد بيريس أيستاران (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، اسمحو لي أن أرحب بعقد مناقشة اليوم المفتوحة، وهي فرصة مثالية لبدء مناقشة بشأن النهج الذي ينبغي أن نتخذه للتصدي لمختلف مظاهر الجريمة المنظمة عبر الوطنية وما يصاحبها من تحديات وتهديدات، والأهم من ذلك، بشأن الحاجة إلى إيجاد حلول متعددة الأطراف تستند إلى ميثاق الأمم المتحدة لمواجهة قضية عالمية معقدة على نحو سليم.

ونود أن نبدأ بتهنئة إكوادور على توليها رئاسة مجلس الأمن ونتمنى لها كل النجاح.

وبالنسبة لجمهورية فنزويلا البوليفارية، فإن مكافحة الجريمة عبر الوطنية بجميع أشكالها ومظاهرها أولوية سياسية وبرنامجية، لا سيما بالنظر إلى أنها يمكن أن تكون مصدرا لتمويل أقات أخرى مثل الإرهاب الدولي. ولذلك، عملت حكومة فنزويلا بلا كلل لسنوات لتعزيز الجهود العملية، داخليا وخارجيا على حد سواء، للحد من هذه الجرائم البغيضة التي تشكل تهديدا للتنمية وحقوق الإنسان والسلام الاجتماعي لشعوب وأمم بأكملها، والقضاء عليها. وقد استندنا في ذلك الجهد المعقد إلى دستورنا الوطني وقوانيننا التقدمية وإلى التدابير الاستباقية الحسنة التوقيت التي اتخذتها سلطاتنا العامة، بما في ذلك المراقب المالي العام، ومكتب المدعي العام، ومكتب أمين المظالم، وسلطة الشعب - وبعبارة أخرى، أمة منظمة. كما كانت مشاركة الشرطة وأجهزة الأمن أساسية في هذه المعركة التي لا هوادة فيها. وبمستوى عالٍ من الاحتراف، ما فتئت تنفذ مبادرات مختلفة لمنع الجريمة ومكافحتها في جميع أنحاء البلد، مما أدى إلى انخفاض كبير في عصابات المافيا بجميع أنواعها والقضاء عليها في السنوات الأخيرة، وأسفر عن إنشاء شبكة تحقيق قوية تهدف إلى منع الإفلات من العقاب.

تسبب الفقر والإقصاء وتهدد التعاون الفعال في كل مجال. ونعني بذلك الفرض غير القانوني للتدابير القسرية الانفرادية على الدول ذات السيادة، والتي تؤثر على أكثر من ثلث البشرية في أكثر من 30 بلدا في جميع أنحاء العالم. ومن شأن الرفع الفوري والكامل لتلك التدابير أن يساعد في تهيئة بيئة مواتية لإحراز تقدم في مكافحة عصابات المافيا الإجرامية بشكل فعال، في إطار جهود ينبغي أن تستند دائما إلى الحوار والتعاون. كما نرفض رفضا قاطعا نشر قوائم انفرادية تدعي تقييم جهود الدول الأخرى في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومختلف مظاهرها. إنها ممارسة غير عادية وغير أخلاقية لا تتطابق مع الواقع ولا تسهم في تهيئة مناخ الاحترام والحوار والتعاون الذي نحتاجه من أجل إحراز تقدم في مكافحة هذا التحدي العالمي الخطير ومنعه. وبدلا من ذلك، فإنها تزيد من المواجهة، مما يفيد عصابات المافيا الإجرامية.

علاوة على ذلك، ونظرا للزيادة في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض إجرامية، نعتقد أنه ينبغي أن يكون من أولويات الأمم المتحدة صياغة صك عالمي ملزم قانونا لمكافحة هذا المظهر المعاصر للجريمة، الذي تغلغل في كل مجال من مجالات الحياة، بل ويشكل تهديدا لأمن البنية التحتية الحيوية وغيرها من العناصر الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية. ولذلك، ندعو إلى مضاعفة الجهود للإسراع بوضع الصيغة النهائية للمعاهدة التي يجري التفاوض بشأنها حاليا، واتقين من أنها ستعمل على استكمال الأطر القانونية المعيارية لمكافحة الجريمة عبر الوطنية وزيادة تعزيزها.

في الختام، ليس هناك شك في أن القضاء على الفقر، على النحو المنشود في الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة، سيؤدي إلى عالم خال من الجريمة. بيد أن ذلك لن يتحقق إلا عندما تلتزم جميع الدول التزاما حقيقيا بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وعندما نمضي نحو تحقيق نظام اقتصادي وسياسي دولي ديمقراطي وعادل ومنصف حقا. ولذلك، فإن الاختلال الاجتماعي وعدم المساواة، إلى جانب الفشل في تعزيز سياسات الإدماج والتعليم، من الأسباب الجذرية لتلك الآفة المروعة. وقد حان الوقت لجعل تلك الرغبة الجماعية حقيقة واقعة،

إن قدرة الدول على المضي قدما بشكل جماعي مع المؤسسات الدولية والدول الأخرى في الأنشطة والبرامج الرامية إلى منع الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومكافحتها هي حق سيادي. والادعاء بأنها تهديد للسلام والأمن الدوليين يمكن أن يتجاوز ولاية المجلس ويمكن أن يؤدي إلى هراء سياسي وقانوني واجتماعي بالسعي إلى توجيه أصابع الاتهام إلى فردى البلدان في مواجهة المآسي العالمية التي لا يمكن لأي دولة أن تقلت منها. إن محاولة تجريم الدول أو المواطنين بحد ذاتها، أو عدم تحديد الفروق بوضوح في إطار مفهوم الإرهاب، يمكن أن تكون لها آثار خطيرة تتجاوز روح الميثاق التأسيسي لمنظمتنا. وفي ذلك الصدد، على سبيل المثال، شدد بلدنا على أن مسألة الهجرة الدولية لا يمكن معالجتها من منظور الطابع الأمني. ولا يمكننا تجريم المهاجرين. ويجب أن نشدد على أن مكافحة المافيا الضالعة في الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين مهمة جماعية تتطلب تعاونا عاجلا من جانبنا.

كما أننا نعارض جميع الجرائم التي قد ترتكبها الشبكات الإجرامية ضد المهاجرين وندين مختلف أنواع الاستغلال التي يتعرض لها الكثيرون في كثير من الأحيان. ولذلك، فإننا نحث الجميع على تتحية الأيديولوجيات جانبا وبدء حوار عالمي بشأن المهاجرين، بدون استثناء ولمصلحة المهاجرين وهدمهم. وقبل أن نضطهد المهاجرين، يجب أن ندين الفاعلين الفكريين الرئيسيين لأزمات الهجرة، الذين قاموا، بحجة الدفاع عن حقوق الإنسان - التي لم يحترمها واضعوها أبدا ولا يؤيدونها حقا - بتهيئة حالة من عدم الاستقرار في جميع أنحاء العالم وعبر التاريخ لتعزيز أهدافهم الجغرافية السياسية والجغرافية الاقتصادية، وزعزعة استقرار الحكومات بخطاب زائف عن السلام والديمقراطية. ولو كانوا مهتمين حقا بحقوق الإنسان والتنمية المستدامة والسلام والأمن الذين يتكلمون عنها دائما، لامتنعوا عن الأعمال التي تهدد تلك القيم، مثل الفرض الإجرامي لما يسمى بالجزاءات، وهي في حد ذاتها عامل من عوامل الدفع لتدفقات الهجرة.

وبالنظر إلى كل ذلك، تود فنزويلا مرة أخرى أن تغتنم هذه الفرصة للتديد بمظهر حقيقي ومعقد للجريمة عبر الوطنية التي

والإقليمي في البر والبحر والفضاء السيبراني. وتشكل المحيطات تحديا خاصا في ذلك السياق، وينبغي أن نعزز جهودنا لتعزيز الأمن البحري، من مكافحة القرصنة إلى مكافحة أنشطة صيد الأسماك غير القانوني بدون إبلاغ وبدون تنظيم.

علاوة على ذلك، واستنادا إلى عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وإلى التقدم المحرز في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها، يجب أن ننظر في كيفية جعل صكوكنا ومؤسساتنا العالمية أكثر فعالية ومرونة وتكيفاً مع الطابع المتطور للتحديات. وفي ذلك الصدد، فإننا نتطلع أيضا إلى تحقيق نتيجة متوازنة وتوافقية في الدورة الختامية المقبلة للجنة المخصصة لوضع اتفاقية دولية شاملة بشأن مكافحة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية.

ثانياً، نحن بحاجة إلى تعزيز التعاون بين الدول من أجل مكافحة الجريمة المنظمة بنجاح. وينبغي أن نعطي الأولوية للمساعدة التقنية والقانونية للبلدان التي تحتاج إلى بناء القدرات المؤسسية. ويجب علينا أيضا أن نعزز التنسيق الدولي فيما بين أجهزة إنفاذ القانون والممارسين القضائيين والأطراف الفاعلة الأخرى ذات الصلة من خلال الشبكات الإقليمية والأقاليمية، وترتيبات التحقيق المشتركة، وتطوير أدوات البرمجيات وقواعد البيانات لتشاطر المعلومات. وفي ذلك الصدد، وكمثال ملموس، اسمحو لي أن أسلط الضوء على قيمة مبادرات مثل رابطة المدّعين العاميين الإيبيرية - الأمريكية، التي تنتمي إليها كل من إكوادور والبرتغال، وخطتها الاستراتيجية الخمسية الرامية إلى تعزيز التحقيقات الجنائية والمقاضاة بشأن القضايا الجنسانية، بما في ذلك الجريمة المنظمة.

ثالثاً، نظراً لأن المعلومات شرط أساسي للنجاح في مكافحة الجريمة عبر الوطنية، يجب علينا أن نواصل تطوير أدوات لتحسين فهم طبيعة التهديد ونطاقه، فضلاً عن أن نكون أكثر مرونة وفعالية في إجراءاتنا. وفي ذلك الصدد، يمكن للتكنولوجيات الجديدة أن تدعم جهودنا وتكفل أن نضع تعميم مراعاة المنظور الجنساني موضع التنفيذ في جمع البيانات واستجاباتنا السياسية.

للأجيال الحالية والمقبلة. وتحقيقاً لتلك الغاية، تجدد فنزويلا التزامها الراسخ بالاضطلاع بدور استباقي بوصفها عاملاً للتغيير والتحول.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال.

السيد فيريرا سيلفا أرنادا (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، اسمحو لي أن أشيد بإكوادور على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة الحسنة التوقيت، وأن أتمنى لها رئاسة ناجحة لمجلس الأمن هذا الشهر.

تؤيد البرتغال البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي وتود أن تضيف ما يلي بصفتها الوطنية.

الجريمة المنظمة عبر الوطنية لها آثار وخيمة على السلامة العامة والتماسك الاجتماعي، فضلاً عن الاستقرار الاقتصادي في جميع أنحاء العالم. فهي تؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة، وتضعف الثقة في المؤسسات، وتقوض سيادة القانون. إنها توجع العنف وتعمل كعامل مضاعف للنزاعات القائمة. وهي تحول دون إحراز تقدم في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ولا تكفي الشبكات الإجرامية بالتوسع في نطاق أنشطتها بل إنها تعمل أيضاً على تنويعها، مع ما يترتب على ذلك من آثار مزعزعة للاستقرار، بما في ذلك الصلات بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

والصلة بين السلم والأمن الدوليين والجريمة المنظمة عبر الوطنية واضحة. وتشير مجموعة الأدوات لاستراتيجية الجريمة المنظمة التي وضعها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى أن ظواهر من قبيل فراغ الحكم وإنهيار نظم الحوكمة الرسمية، وحالات هشاشة الدول والنزاعات، وآثار تغير المناخ والأزمات المالية، تتيح جميعها فرصاً لزيادة نشاط الجماعات الإجرامية المنظمة، كما أنها تُعدّ في كثير من الأحيان الأسباب الجذرية للنزاعات. وإزاء تلك الخلفية، اسمحو لي أن أشاطركم النقاط التالية.

أولاً، يجب علينا تعزيز الحوكمة العالمية. لا يمكن مكافحة التهديدات عبر الوطنية من خلال الاستجابات الوطنية وحدها - فنحن بحاجة إلى اتباع نهج منسقة على الصعيدين المتعددين الأطراف

ثانياً، نشهد تركيبات جديدة من أنواع الجريمة، مثل مراكز الاحتيايل عبر الإنترنت التي يتم بناؤها على الاتجار بالبشر والعمل القسري. وتعمل أستراليا في منطقتنا بشأن تلك المسائل، بما في ذلك من خلال مباحثات بالي بشأن تهريب الأشخاص والاتجار بهم وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنية، التي نشترك في رؤاستها مع إندونيسيا.

ثالثاً، نحن بحاجة إلى التكيف مع التغييرات في أسواق المخدرات غير المشروعة، ولا سيما تنامي المخدرات الاصطناعية. وسنواصل العمل مع الشركاء بشأن تلك المشكلة، بما في ذلك من خلال لجنة المخدرات، حيث قادت أستراليا قراراً هذا العام بشأن المناولة الآمنة للمخدرات الاصطناعية والتخلص منها. ونرحب أيضاً بالمبادرات الجديدة، مثل التحالف العالمي للتصدي لتهديدات المخدرات الاصطناعية. وقد أتاح لنا ذلك فرصاً جديدة للحوار والتعاون والتآزر.

رابعاً، يمثل التحدي المستمر في دور التمويل غير المشروع بوصفه عاملاً تمكينياً للجريمة المنظمة عبر الوطنية. فعائدات الأنشطة الإجرامية تغذي غسل الأموال والفساد، وتشوه الحكم، وتهدد السيادة، وتحرم الدول من الموارد التي تمس الحاجة إليها. ويقع التمويل غير المشروع أيضاً في صميم جميع الجرائم الخطيرة، بما في ذلك الاتجار بالبشر والمخدرات والأسلحة النارية. إن النظم القوية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تقيدنا جميعاً. وقد التزمت أستراليا مؤخراً بإجراء إصلاحات رئيسية في نظامنا لكفالة تحسين منع الاستغلال وتوليد المعلومات الاستخباراتية التي نحتاجها لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وسنواصل دعم الدول في منطقتنا لتعزيز نظمها لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. فضلاً عن التصدي للتمويل غير المشروع، فإن تلك النظم حاسمة في منع التهرب من الجزاءات.

خامساً وأخيراً، يجب علينا أيضاً أن نعترف بأوجه عدم المساواة بين الجنسين وأن نعالجها، إذ أن لها صلة بجميع أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية، فيما يتعلق بارتكاب تلك الجرائم والوقوع ضحية لها. وبالنظر إلى الطرق التي تقوض بها الجريمة السلام والأمن، فإننا نؤكد على أهمية الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

رابعاً وأخيراً، من الأهمية بمكان أن تعمل منظومة الأمم المتحدة، بوصفها أفضل منبر لتعزيز استجابة تعاونية ومنسقة، بشكل متسق لمنع الجريمة المنظمة عبر الوطنية والتصدي لها على نحو أفضل. وفي هذا السياق، ينبغي لمجلس الأمن أن يواصل معالجة دور الجريمة المنظمة عبر الوطنية في توليد التهديدات للسلام والأمن الدوليين وتضخيمها. ومن الأهمية بمكان أن يواصل المجلس تتبع الدور الضار الذي تؤديه الجريمة المنظمة والتدفقات والأسواق غير المشروعة والجهات الفاعلة الإجرامية في مناطق النزاع، وأن يسعى إلى الرد عليه، وأن يستخدم عمل هيئاته الفرعية لتحسين فهم ومكافحة أثر الجريمة المنظمة على انتهاكات نظم الجزاءات وعمليات الحظر.

ولهذا السبب أيضاً، سأختتم بياني كما بدأت - إذ أشيد بإكوادور مقدماً على مواصلة متابعة بعد آخر من هذا الحوار، لا سيما مع المناقشة المفتوحة المقبلة بشأن تحويل وجهة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها وإساءة استخدامها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

السيد لارسن (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئاسة مجلس الأمن على عقد هذه الجلسة.

تشكل الجريمة المنظمة عبر الوطنية تهديداً مباشراً لسلامنا وأمننا الجماعيين. إنها تهدد سلامة وأمن وثقة مجتمعاتنا وازدهار اقتصاداتنا وسلامة مؤسساتنا. علاوة على ذلك، فهي مستمرة في التطور. وفي حين أن التحديات هائلة، تبرز خمس قضايا ذات صلة.

أولاً، إن التهديد المتزايد للجرائم السيبرانية يفرض تكاليف اقتصادية واجتماعية كبيرة، مما يؤثر بشكل غير متناسب على بعض الفئات الأكثر ضعفاً في مجتمعاتنا ويقوض الفوائد التي تنبع من زيادة التواصل. وأستراليا ملتزمة بالعمل على التفاوض على اتفاقية جديدة للأمم المتحدة بشأن جرائم الفضاء السيبراني تعود بالنفع على جميع البلدان. إننا بحاجة إلى اتفاقية تساعد في مكافحة الجرائم السيبرانية التي تقع الآن والأشكال الناشئة والمستقبلية لتلك الجرائم التي تستخدم أساليب وطرق وتقنيات لم نخبها بعد.

أولاً، تشكل القدرة على ارتكاب هذه الجرائم مؤشراً على مدى قوة نظام الحكم في بلد ما، بما في ذلك مؤسسات الدولة. وتؤثر هذه الجرائم تأثيراً مباشراً على قدرات التمويل العام لدى الدول وتعرقل التنمية الاقتصادية وتضعف الحكم. ويمكن أن تكتسب تلك الجرائم موطئ قدم حيثما تكون سيادة القانون ضعيفة وتغيب الآليات الملائمة لمكافحة الفساد. وعلاوة على ذلك، فإنها تعزز انتشار عدم الاستقرار وإدامة العنف والنزاع المسلح وتشكل في نهاية المطاف تهديداً للسلام والأمن الدوليين. ويجب على المجلس، فيما يضطلع بعمله من أجل صون السلم والأمن الدوليين، أن يواصل تعزيز الحكم القوي وسيادة القانون بوصفهما أساسين هامين لإقامة مجتمعات تتمتع بالاستقرار.

ثانياً، تعوق الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فمن الصعب تحقيق التنمية والنمو في حالات انعدام الأمن الشديد التي دائماً ما تصاحب الجريمة المنظمة. فالإتجار بالأسلحة غير المشروعة، على سبيل المثال، يؤجج العنف ويقوض تحقيق الأمن والتنمية والعدالة. وكثيراً ما يغذي الطلب على المخدرات غير المشروعة في بعض المجتمعات قوة المنظمات الإجرامية وقدرتها على الإفلات من العقاب وممارسة العنف، مما يسهم في نشوء مجتمعات لا تتمتع بالاستقرار والظروف المواتية لتحقيق التنمية. وبينما تنصدي لتلك التحديات، يجب أن نقيم قدراً أكبر من التعاون على كافة المستويات، بما في ذلك مع كيانات القطاع الخاص، بهدف تعزيز إنفاذ القانون والاستخبارات والأطر القانونية الدولية لمكافحة تلك الجرائم.

ثالثاً، تخلف الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية أثراً سلبياً كبيراً على الفئات المحرومة والشباب والنساء والفتيات. ومن الأهمية بمكان أن ندرك المسائل الأساسية التي تسهم في الحالات التي تواجهها تلك الفئات ونصم سياسات وبرامج فعالة لمعالجتها. يفتر الكثير من النساء والفتيات إلى الحماية، كما أن إمكانية لجوئهن إلى القضاء محدودة، مما يجعلهن أكثر عرضة لآثار الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وينبغي أن تركز السياسات والبرامج الخاصة بتلك الفئة تحديداً على تعزيز وعي موظفي العدالة الجنائية وقدراتهم، فضلاً

وسنواصل اتباع نهج مراعية للمنظور الجنساني لمعالجة تلك المسائل.

وفي الختام، فإن سرعة ومرونة الجهات الفاعلة في مجال الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في الابتكار تبعثان على القلق. ولن تؤدي وتيرة التقدم التكنولوجي إلا إلى تسريع ذلك التحدي، إن قدرة فرادى البلدان على المواكبة تزداد صعوبة. وعلينا أن نواصل التعاون وتشاطر الدروس من خلال آليات من قبيل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، ولجنة المخدرات، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية. وبطبيعة الحال، يشكّل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة شريكا حاسماً الأهمية في كافة تلك الجهود - وهو شريك تفخر أستراليا بدعمه. الرئيسة (تكلت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة غيانا.

السيدة رودريغز - بيركيت (غيانا) (تكلت بالإنكليزية): أرجو أن تتقبلوا تهنئتي، سيدي الرئيسة، على تولي إكوادور رئاسة مجلس الأمن. وأتوجه بالشكر أيضاً إلى إكوادور على عقد مناقشة اليوم المفتوحة، كما أرحب بإتاحة الفرصة لي لتشاطر وجهات نظر وفد بلدي بشأن هذا الموضوع الهام جداً.

تشكّل الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية أحد أكبر التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان في العالم، وبالتالي فإنها تعوق التنمية. وترتبط هذه الجرائم، في جملة أمور، بالفساد والإرهاب والنزاع المسلح والعنف والاتجار بالأسلحة والمخدرات والبشر والموارد الطبيعية. وقد أسفرت أوجه التقدم في مجال التكنولوجيا، بما فيها ظهور العملات المشفرة، عن تفاقم المشكلة وجعلت من الصعب بشكل خاص على البلدان النامية أن تنصدي لهذه الجرائم بفعالية. وكثيراً ما توفر الأرباح الضخمة المتأتية من هذه الأنشطة الإجرامية الدعم المالي واللوجستي للجماعات المتمردة. وقد أكد الكثيرون ممن تكلموا قبلي اليوم الآثار المتعددة الأوجه التي تخلفها الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، التي أود أن أركز على ثلاثة مجالات منها تحديداً.

وتشكل الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية تهديداً بالغ الخطورة للسلام والأمن الدوليين، وترتبط بلا شك بتدهور الديمقراطية وإضعاف المؤسسات الوطنية، بالإضافة إلى تأجيج عدم الاستقرار والنزاع. ويجب على جميع البلدان، فضلاً عن الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، أن تعمل معاً لبذل كل جهد ممكن لمكافحتها. ويدرك المجلس تمام الإدراك المخاطر التي يشكلها الاتجار بالبشر والاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة النارية وتحويل وجهة أسلحة الدمار الشامل ووقوعها في أيدي المنظمات الإجرامية وغيرها من الجهات الفاعلة من غير الدول واستخدام العملات المشفرة للتحايل على سلطة الدول والمنظمات الدولية واستغلال التكنولوجيات الجديدة لأغراض إجرامية والاتجار غير المشروع بالحيوانات والأعمال الفنية، من بين أمور أخرى. ولذلك أنشأ المجلس لجاناً في تلك المجالات وينبغي لها أن تواصل التعاون مع هيئات ووكالات الأمم المتحدة الأخرى في التصدي لتلك التهديدات والتخفيف من حدتها ومكافحتها والقضاء عليها.

وقد آن الأوان لإبراز أن تلك الشبكات الإجرامية تحقق، من خلال هذه الأسواق غير القانونية، مبالغ ضخمة من المال - تتجاوز الميزانيات الوطنية الكاملة للعديد من البلدان النامية. ولذلك يكمن السبيل الأفضل للتصدي لتلك الآفة في التعاون الدولي. وترى باراغواي، بوصفها بلداً نامياً غير ساحلي، أنه ينبغي لنا، بالإضافة إلى استخدام قدرات المراقبة الجوية والبحرية والبرية في منع ارتكاب الجرائم المنظمة العابرة للحدود الوطنية، أن نوجه الجهود نحو رصد الممرات المائية الوطنية والدولية. وينبغي تنسيق القيام بذلك في إطار من الاحترام للسلامة الإقليمية والامتثال للمعاهدات الدولية ذات الصلة.

ومن الأهمية بمكان هنا أن نلاحظ الدور المتزايد الأهمية الذي تؤديه التكنولوجيات الجديدة وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في مجال السلم والأمن العالميين، كما أنه من الضروري أن تعمل الدول على بناء قدراتها الوطنية وتعزيزها في ذلك الصدد، مع الأخذ في الحسبان بأن جماعات الجريمة المنظمة تستخدم تلك التكنولوجيات

عن تمثيل ومشاركة النساء والفئات الضعيفة في نظم العدالة الجنائية وكفالة إتاحة إمكانيات لجوئهما إلى العدالة وسبل الانتصاف والجبر.

وقد وضعت حكومة غيانا إطاراً تشريعياً متتامياً نعالج من خلاله المسائل المتعلقة بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. ويشمل الإطار صكوكاً وطنية وإقليمية ودولية تعني بمسائل من قبيل الاتجار بالمخدرات والاتجار بالأشخاص والهجرة غير النظامية والجريمة الإلكترونية. وتؤكد غيانا أهمية إقامة تعاون قوي على كافة المستويات لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية بكفاءة فعالة وتعزيز بناء بيئة دولية مستقرة. ونلاحظ أن الجرائم المنظمة العابرة للحدود الوطنية تسهم في حالة انعدام الأمن في بعض البلدان المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، وتؤدي غيانا جهود المجلس لمعالجة تلك المسائل في إطار تنفيذ استراتيجية أوسع نطاقاً لتعزيز السلم والأمن في تلك البلدان. وتؤدي أيضاً تعزيز التعاون بين المجلس وغيره من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية لمعالجة الأسباب الجذرية للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل باراغواي.

السيد بيريرا سوسا (باراغواي) (تكلم بالإسبانية): يعرب وفد باراغواي عن امتنانه لإتاحة الفرصة له للتكلم في مناقشة اليوم المفتوحة الحسنة التوقيت، ونغتنم هذه الفرصة للإشادة بالرئاسة الإكوادورية لمجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر على جهودها للتوعية بهذه المسألة الحساسة. ونرى أن رئاسة إكوادور ستكون مثمرة جداً، ونتمنى لها كل النجاح في توجيه عمل هذا المحفل البالغ الأهمية المعني بالسلم والأمن الدوليين.

تقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية أساسية عن التأكد من استخدام السلم والأمن الدوليين قناة لتحقيق التنمية الكاملة لجميع الدول وكفالة التنفيذ الكامل للإعلان العالمي لحقوق الإنسان لجميع شعوب العالم. وتوضح الوثيقة الأهم لمنظمتنا، وهي ميثاق الأمم المتحدة، أن الركائز الثلاث لما تضطلع به من عمل متساوية في الأهمية وأنه لا يمكن، كما أكدنا في مناقشات سابقة، أن يكون هناك سلام بدون تنمية ولا تنمية بدون سلام.

وأود أن أسلط الضوء على ثلاثة مجالات تثير القلق بوجه خاص، حيث قوضت أنشطة الجريمة المنظمة عبر الوطنية الأمن الدولي والإقليمي سواء بشكل مباشر أو بتهيئة الظروف المؤاتية لارتكاب انتهاكات خطيرة أخرى، كتهريب المهاجرين والجرائم الإلكترونية وأنشطة المرتزقة.

أولاً، أود أن أشدد على مسألة استغلال الهجرة بإشراف شبكات التهريب الإجرامية وتيسير مؤسسات الدولة في بيلاروس وروسيا. فمُنذ صيف عام 2021، ينظم النظام البيلاروسي دخول أشخاص من بلدان ثالثة إلى بيلاروس، واعداء إيهم بتيسير وصولهم إلى أوروبا. ويلجأ النظام إلى التهديدات والقوة البدنية لدفع المهاجرين بشكل غير قانوني إلى عبور حدود بلدان البلطيق، في مثال على الهجمات الهجينة التي تُستخدم لزعزعة الاستقرار في المنطقة. وقد لاحظنا مؤخراً إقدام روسيا على مثل هذه المحاولات عند حدود منطقتنا. وتدعو دول البلطيق مرة أخرى المجتمع الدولي إلى مطالبة بيلاروس وروسيا بحزم بالامتثال للالتزاماتهما الدولية.

ثانياً، يجب على المجتمع الدولي أن يزيد بقدر كبير الأمن والاستقرار في الفضاء الإلكتروني، بما في ذلك عن طريق تعزيز تصميمه على مكافحة التهديدات المتزايدة الصادرة عن الدول والجهات الفاعلة من غير الدول على حد سواء. ويتعين على الدول أن تعمل على منع الأنشطة الخبيثة في الفضاء السيبراني وتثبيطها والتصدي لها. وفي هذا الصدد، نحن مقتنعون بالقيمة الكبيرة لبرنامج العمل المقترح للارتقاء بسلوك الدول المسؤول في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تتطور الاتفاقية الدولية بشأن مكافحة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية التي يجري التفاوض عليها حالياً لتصبح صكاً قانونياً دولياً مركزاً يتوافق كل التوافق مع حقوق الإنسان.

ثالثاً، يؤدي الاستخدام المتزايد للمرتزقة في مناطق النزاع إلى زيادة العنف ضد المدنيين، مما يزيد من المعاناة ويتسبب في كوارث إنسانية. وهذا يشمل ما يسمى بالشركات العسكرية الروسية التي يزعم

لمصلحتها الخاصة. وفي ذلك الصدد، ترى باراغواي أن التعاون الدولي وتعددية الأطراف هما السبيل إلى تحقيق أهدافنا الشاملة، على أساس مبدأ تقاسم المسؤوليات وإن كانت متباينة. ونود أن نسلط الضوء على الجهود التي بُذلت في المجالات التنفيذية، ونشدد على أهمية عمل لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على المستوى الدولي، فضلاً عن لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات التابعة لمنظمة الدول الأمريكية وإدارة مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، على المستوى الإقليمي. ويشكّل بلدنا، في تعاونه مع البرازيل، نموذجاً للممارسات الجيدة في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، كما إننا عضو في مبادرة التحالف العالمي للولايات المتحدة للتصدي لخطر المخدرات الاصطناعية، مما يدل على أن الثقة بين الدول توفر ميزة كبيرة في مكافحة هذه الجريمة وغيرها من الجرائم عبر الوطنية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليتوانيا.

السيد باولاوسكاس (ليتوانيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن دول البلطيق الثلاث - إستونيا ولاتفيا وبلدي ليتوانيا. كما نؤيد البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي.

ونشكر الرئاسة الإكوادورية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة حول مسألة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. تنتهك الشبكات الإجرامية مبادئ حقوق الإنسان والعدالة والشرعية بتورطها في أنشطة مثل الفساد والمعاملات المالية غير المشروعة والاتجار بالبشر والعنف. فالتدفقات المالية غير المشروعة تصرف الموارد بعيداً عن الخدمات العامة والجهود الإنمائية، مما يعوق إنشاء مؤسسات تقوم على الشفافية والمساءلة، كما تشكل عقبة كبيرة أمام حشد الموارد المحلية البالغة الأهمية لدفع جهود التنمية. ومن الضروري تعزيز قدرات جهات إنفاذ القانون والدعوة إلى الشفافية وتوطيد التعاون الدولي إذا أردنا تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الهدف 16. وبالإضافة إلى ذلك، يشكّل التفاعل بين ديناميات النزاع والجريمة، وما ينجم عن ذلك من تهديدات للأمن البشري، حافزاً للهجرة والنزوح، مخلّفاً تأثيراً غير متناسب على النساء والأطفال.

التجريبية أن جهودنا المبذولة لمكافحة الاتجار بالمخدرات، وهو أحد مصادر الدخل الرئيسية للجريمة المنظمة الدولية، كانت فاشلة تماما. فقد بلغ إنتاج المخدرات أعلى مستوياته على الإطلاق، في ظل تزايد الطلب العالمي عليه، واستمرار الشبكات الإجرامية في توسيع هامش أرباحها والمناطق الجغرافية التي تعمل فيها. ونشعر بقلق مماثل لكون أنشطة الجريمة المنظمة واستراتيجيات الدول في حربها على المخدرات قد أثرت بشكل غير متناسب على المجتمعات والجهات الفاعلة الضعيفة، ولا سيما النساء وسكان المناطق الريفية والشباب والشعوب الأصلية والمنحدرة من أصل أفريقي. ولأضرب لكم مثلا واحدا فقط على الآثار السلبية لهذا النهج العقابي، فإن نسبة عالية من الأشخاص المسجونين بسبب جرائم المخدرات لم يرتكبوا جرائم عنف، والغالبية العظمى من النساء في السجون يأتين من طبقات اقتصادية دنيا. وعلى الرغم من أن سجنهم ليس له أي تأثير على الأسواق الإجرامية، فقد كانت له عواقب مدمرة على أسرهم ومجتمعاتهم.

وبالنظر إلى تلك المسائل، وضعت حكومة رئيس كولومبيا بيترو أوريفغو سياسة جديدة لمكافحة المخدرات تقوم على الأمن البشري، من أولوياتها الاهتمام بالحياة والبيئة وكفالة أولية حقوق الإنسان وتوطيد السلام والالتزام بالتصدي للنظام الإجرامي والإيرادات المتأتية من الأسواق غير المشروعة، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والأسلحة والأنواع الدخيلة والبشر وتهريب السلع التجارية. وفي إطار تلك الاستراتيجية، تحتل مكافحة غسل الأموال بفعالية أهمية خاصة. ولما كانت ظاهرة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لا ترتبط بإقليم معين، فهي تتطلب مسؤولية دولية مشتركة، تشارك فيها جميع البلدان بغية تجنب عدد قليل من البلدان وأضعف الفئات في مجتمعاتنا أبهظ الأثمان وأخطر العواقب المرتبطة بالأنشطة الإجرامية وبمكافحتها.

وستواصل كولومبيا البحث عن حلول مشتركة لهذه المشكلة التي تتطلب، بحكم طبيعتها نفسها، تعاوننا دوليا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطيت الكلمة الآن لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أنها خاصة بينما هي في الحقيقة مدعومة وممولة من الدولة التي تُرسَل للمشاركة في القتال في جميع أنحاء أفريقيا وسوريا وأوكرانيا، في تجاهل للقانون الدولي ولا سيما القانون الإنساني. وأبرز هذه الشركات مجموعة فاغنر التي يفرض عليها الاتحاد الأوروبي جزاءات بسبب أفعال تقوض أو تهدد سلامة أراضي أوكرانيا وسيادتها واستقلالها، وبموجب النظام العالمي للجزاءات المتعلقة بحقوق الإنسان. وفي كانون الثاني/يناير، دعا الخبراء المستقلون في مجلس حقوق الإنسان إلى إجراء تحقيق مستقل فوري في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المحتمل أن تكون قد ارتكبت في مالي منذ عام 2021 من قبل القوات الحكومية والشركة العسكرية الخاصة المعروفة باسم مجموعة فاغنر.

وتتشكّل جلسة اليوم فرصة جيدة لإلقاء نظرة شاملة على جميع جوانب أنشطة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الصلات بين المرتزقة وجماعات الجريمة المنظمة التي تهدد السلام والأمن الدوليين. ونشجع الأمم المتحدة على مواصلة العمل مع المنظمات الإقليمية ذات الصلة لضمان رصد جميع جوانب الجريمة عبر الوطنية ومنعها من خلال تحديد التهديدات المتزايدة والتصدي لها والسعي إلى تحقيق المساءلة الكاملة.

ونظرا لضيق الوقت المتاح، سنوزع النسخة الكاملة من بياننا خطيا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطيت الكلمة الآن لممثل كولومبيا.

السيدة زالاباتا توريس (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أهنئ بدوري إكوادور الشقيقة على عقد هذه المناقشة البالغة الأهمية بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وهي مشكلة تمثل أحد الأسباب الجذرية للعنف وانعدام الأمن وانتهاكات حقوق الإنسان والفساد والضرر البيئي في العديد من مناطق العالم، بما فيها أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وتقوض الأداء السليم لمؤسسات الدولة والديمقراطية.

وفي كولومبيا أيضا، كانت الأنشطة الإجرامية بمثابة سكب الزيت على نار النزاع المسلح. وعلى الرغم من نطاق المشكلة، تُظهر الأدلة

التي لها صلات بتتظيم داعش. وقد نشط هذا الأخيرة لعدة سنوات في سورية والعراق وليبيا وغرب أفريقيا، في بلدان مثل مالي وبوركينا فاسو وكوت ديفوار وبنين وتوغو والسنغال وليبيريا ونيجيريا والكاميرون وغينيا الاستوائية.

إن الجريمة عبر الوطنية آفة لها تأثير كبير على الحوكمة العالمية. ولطريقة عملها، التي تبدأ بالاتجار بالبشر والتدفقات المالية غير المشروعة والاتجار بالمخدرات والاتجار بالمعادن والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والجرائم الحاسوبية وغيرها، تأثير على أمن الدول والمواطنين، وبالتالي على الاستقرار والأمن الإقليميين والدوليين.

ولمواجهة تلك التحديات والتهديدات الجديدة، يجب على مجلس الأمن أن يدعم أنشطة منع الجريمة والعدالة الجنائية وأن يكافح استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض إجرامية وأن يعزز إطارا قانونيا أكثر شمولاً لمكافحة الجريمة الحاسوبية وأن يتعاون مع المنظمات دون الإقليمية والإقليمية والوطنية لتعزيز استراتيجيات التصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد كيم (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر رئاسة إكوادور على عقد هذه الجلسة الهامة.

يكشف المؤشر العالمي للجريمة المنظمة لعام 2023 عن التصاعد المستمر للجريمة المنظمة على الصعيد العالمي، حيث يعيش 83 في المائة من سكان العالم في ظروف إجرام عالية. ومع ازدياد جميع أنواع التبادلات بين البلدان، أدى ذلك إلى ارتفاع لاحق في الجرائم العابرة للحدود، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص والمخدرات والأسلحة النارية، فضلا عن الإرهاب الدولي والفساد. إنما تشكل الجريمة المنظمة عبر الوطنية تهديدا خطيرا - لا لسلامة مواطنينا وممتلكاتهم وأرواحهم فحسب، بل للسلام والأمن الدوليين في نهاية المطاف.

السيد موكونغو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أرحب بالمبادرة إلى عقد هذه الجلسة الهامة، وقبل كل شيء، بأهمية الموضوع الذي يشكل محور هذه المناقشة، "الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين: الجريمة المنظمة عبر الوطنية والتحديات المتزايدة والتهديدات الجديدة"

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن السلم والأمن الدوليين هما المسألتان التوأم اللتان دفعتا إلى إنشاء الأمم المتحدة وتظللان في صميم عمل مجلس الأمن، الذي عهد له ميثاق الأمم المتحدة بالاضطلاع بتلك المسؤولية.

وتشكل الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب تهديدا خطيرا للسلام والتنمية لأن الجماعات الإجرامية المنظمة تعرض للخطر، من خلال أنشطتها، العمليات السياسية والمؤسسات الديمقراطية ومختلف المشاريع الإنمائية، علاوة على حقوق الإنسان والحريات العامة.

وتقع أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى فريسة للجريمة المنظمة عبر الوطنية في معظم دولها، الأمر الذي يقوض سيادة القانون والسلام واقتصادات تلك الدول من خلال التهرب الضريبي وغسل الأموال وغير ذلك من التدفقات المالية غير المشروعة، التي تخلف أثرا على الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للدول.

وهذه فرصة لتسليط الضوء على العلاقة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والنزاعات المسلحة في أفريقيا، وتحديدًا في بلدي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي يعاني منذ ثلاثة عقود من نزاعات مسلحة متكررة في الجزء الشرقي منه، الذي أصبح مسرحا لنشاط الجماعات المسلحة. فأكثر من مائة جماعة مسلحة، بما فيها حركة 23 مارس، تتغذى على هذه الثلاثية، مستغلة موارد التعدين بصورة غير مشروعة للحصول على الأسلحة من أجل زرع انعدام الأمن من خلال الفظائع، منتهكة بذلك أحكام القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.

وتتأثر منطقة وسط أفريقيا بالأنشطة الإجرامية لجيش الرب للمقاومة وبوكو حرام والقوات الديمقراطية المتحالفة وغيرها من الجهات

ويساور جمهورية كوريا قلق بالغ إزاء النقل غير المشروع للأسلحة في سياق عمليات حظر الأسلحة التي يأذن بها المجلس. ومن ذلك المنطلق، يود وفد بلدي أن يسلط الضوء على دور مجلس الأمن في مكافحة الشبكات الإجرامية عبر الوطنية التي تنتهك عمليات الحظر تلك، فضلا عن العمل الهام الذي تقوم به أفرقة خبراء اللجان في الإبلاغ عن تنفيذ الجزاءات.

وختاماً، إذ تتضم كوريا إلى مجلس الأمن في العام القادم، يدرس بلدي طائفة من السبل للاضطلاع بدوره بوصفه طرفاً فاعلاً مسؤولاً في المجتمع الدولي. إننا مصممون على الاضطلاع بدور بناء في تيسير التعاون الإقليمي والدولي في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي تتطور باستمرار.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كينيا.

السيدة كينيونغو (كينيا) (تكلمت بالإنكليزية): أهني إكوادور على توليها رئاسة مجلس الأمن وأشكركم، السيد الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة.

تلقي الجريمة عبر الوطنية بظلالها النافذة على النظام الدولي. ومما يثير القلق بشكل متزايد تطور العصابات إلى كيانات تشبه الميليشيات. وغالبا ما تغذي ذلك الجرائم عبر الوطنية مثل الاتجار بالأسلحة والمخدرات. فتلك الأنشطة غير المشروعة توفر الموارد المالية والمادية اللازمة لتلك العصابات لتوسيع سلطتها ونفوذها.

وتكتسب تلك الجماعات الجرأة بقوة متصاعدة على تولي سلطة الدولة بحكم الأمر الواقع على أحياء أو مدن أو حتى بلدان بأكملها. وذلك الاغتصاب للسلطة ينشئ هياكل سلطة موازية تتحدى سيادة الحكومات الشرعية وتعرض سيادة القانون للخطر.

فيجب على مجلس الأمن أن يدرك ذلك الاتجاه المفزع وأن يعالجه، لأنه لا يغذي عدم الاستقرار المحلي فحسب، بل يشكل أيضا تحديا مباشرا للنظام الدولي الذي تدعمه الأمم المتحدة.

ويمكن لمجلس الأمن أن يفعل المزيد لمكافحة هذا التهديد المعقد والبعيد المدى. وسأشدد على أربع نقاط في ذلك الصدد.

وخلال السنوات الـ 15 الماضية، عقد مجلس الأمن عدة جلسات واعتمد نتائج رئيسية تركز على مختلف التحديات التي تطرحها الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وللتصدي لتلك التحديات العالمية المتعددة الأبعاد وتزايد العنف والجريمة المنظمة، يلزم اتباع نهج شامل - نهج يعالج الأسباب الجذرية أو مضاعفاتها، بما في ذلك التهميش والاستبعاد.

ومن أجل التصدي الفوري للجرائم عبر الوطنية المتزايدة، من الأهمية بمكان أن نستخدم شبكات التعاون بفعالية. وتحقيقاً لتلك الغاية، وابتداء من عام 2021، تدعم جمهورية كوريا برنامج تعزيز القدرة على التصدي للجريمة والتعاون فيما بين بلدان جنوب شرق آسيا من خلال المساهمات المقدمة إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وتشكل شبكة العدالة في جنوب شرق آسيا، أو باختصار SEAJust، جزءاً هاماً من ذلك البرنامج، الذي أنشئ لتعزيز الاتصال غير الرسمي بين السلطات المركزية. ومع انضمام إندونيسيا إلى الشبكة في عام 2023، رسخت شبكة العدالة نفسها بقوة كشبكة تعاون دولي رئيسية في منطقة جنوب شرق آسيا، تضم جميع الدول الـ 10 الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا. وبالإضافة إلى ذلك، انضمت أيضا بلدان مثل أستراليا وجمهورية كوريا ورومانيا وملديف والولايات المتحدة ومنغوليا إلى شبكة العدالة، مما يجعلها دعامة هامة للشبكة العالمية التي تتخذ من منطقة آسيا والمحيط الهادئ مقراً لها.

وتعتقد جمهورية كوريا أن نظام العدالة القانونية لجنوب شرق آسيا سيمكننا من تشاطر الاستخبارات الجنائية والأدلة والخبرات بين الممارسين من السلطات المركزية المختصة المسؤولة عن التعاون الدولي حتى نتمكن من ضمان محاكمة الجناة في الوقت المناسب واسترداد الأصول بالكامل للضحايا.

وتسعى جمهورية كوريا، بوصفها عضواً في لجنة المخدرات للفترة 2022-2025، إلى التصدي لمشكلة المخدرات الدولية من خلال التعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مع مراعاة الصلة بين صنع المخدرات والاتجار بها والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الأرجنتين.
السيدة سكيف (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): يود وفد بلدي أولاً أن يهنئ إكوادور على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر وأن يشيد بوفد إكوادور على جهوده في هذه الأوقات الصعبة جداً. ونحن ممتنون أيضاً لعقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة.

في العقود الأخيرة، أصبح الاقتصاد العالمي أكثر عولمة، وكذلك الجريمة المنظمة. وازداد التأثير العالمي للجريمة عبر الوطنية بشكل كبير. وقد تكيفت الجماعات الإجرامية مع التكنولوجيات الجديدة ونوعت أنشطتها وكانت النتيجة مستوى غير مسبوق من الجريمة الدولية. والجريمة المنظمة عبر الوطنية هي أحد أكبر التهديدات لأمن الدول حيث أنها تؤثر على التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية للشعوب. وهي ظاهرة متعددة الأوجه تتجلى بطرق مختلفة، بما في ذلك الاتجار بالبشر والتهرب غير المشروع للمهاجرين والاتجار غير المشروع بالأسلحة وغسل الأموال، في جملة أمور. وتقوض هذه الجرائم قدرة الدول على تزويد مواطنيها بالخدمات الأساسية. فهي توجب النزاعات العنيفة وتعرض الناس لمعاملة لا تطاق.

إن الصك القانوني الرئيسي لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية هو اتفاقية باليرمو، وهي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. والدول الأطراف فيها ملزمة بتعزيز التنفيذ الكامل لالتزاماتها بموجب الاتفاقية وبروتوكولاتها الثلاثة، بما في ذلك الالتزام بتجريم جميع الجرائم المذكورة في الصكوك في إطار قوانينها الجنائية المحلية. ويعتقد وفد بلدي أن من الأهمية بمكان ضمان أن يُتخذ أي إجراء يرمي إلى منع الجريمة المنظمة ومكافحتها في إطار الاحترام الكامل للقانون الدولي لحقوق الإنسان، فيما يتعلق بمرتكبي هذه الأنشطة الإجرامية المزعومين وضحاياها على حد سواء. وفي سياق مكافحة الجريمة المنظمة، من المهم أن نضع في اعتبارنا ثلاثة عناصر أساسية - تعزيز التشريعات المحلية؛ وضمان سيادة القانون والتعاون المتعدد الأطراف، ولا سيما من خلال تبادل المعلومات؛ وإنشاء نظام لتبادل المساعدة القضائية وتسليم المجرمين. وفي عالم

أولاً، هناك حاجة إلى شراكات أمنية فعالة تيسر قدرة الدول، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية، على وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وآليات مناسبة للقضاء على الشبكات الإجرامية عبر الوطنية، بما فيها الشبكات التي تسيء استخدام الفضاء السيبراني.

ثانياً، إن تعزيز التعاون والتنسيق بين أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها ذات الصلة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أمر بالغ الأهمية. وينبغي تزويد هذه المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بالموارد الكافية، بما في ذلك من الناحية التكنولوجية، من أجل النهوض بما يلزم من تبادل المعلومات والتوعية والتنسيق. ونشيد بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وشبكة مكاتبه الميدانية على دعمها المستمر للآليات الإقليمية والدول الأعضاء في ذلك الصدد.

ثالثاً، ينبغي لمجلس الأمن أن يستخدم بمحض إرادته الأدوات المتاحة له دعماً للجهود الرامية إلى التصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية. ويشمل ذلك فرض جزاءات على الشبكات الإجرامية عبر الوطنية المعروفة. وفي هذا الصدد، كان اتخاذ المجلس للقرار 2653 (2022) خطوة عملية تهدف إلى حرمان الأفراد الذين تهدد أنشطتهم الإجرامية سلام هايتي وأمنها واستقرارها من مواردهم وقدرتهم على مواصلة القيام بذلك. ونشيد باتخاذ المجلس للقرار 2699 (2023)، الذي يأذن بإنشاء بعثة دعم أمني متعددة الجنسيات في هايتي والتي عرضت كينيا قيادتها. وهو تدبير جريء وابتكاري يرمي إلى نشر بعثة يأذن بها مجلس الأمن في بيئة معرضة للجريمة المنظمة. وبينما تجري الاستعدادات لنشر بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات، نشكر البلدان التي أبدت استعدادها لدعمها من حيث الأفراد أو المعدات أو اللوجستيات أو الأموال، ونشجع الآخرين على أن يفعلوا ذلك كرمز للتضامن مع شعب هايتي في جهودهم الدؤوبة لتخليص أنفسهم من قبضة العصابات الإجرامية المنهكة. ونشيد أيضاً بالنهج الإقليمي للجماعة الكاريبية من خلال خططها الاستراتيجية، التي يشمل تركيزها المباشر تعميق مبادرات وبرامج منع الجريمة وتيسير إصلاح العدالة. وأود أن أؤكد من جديد التزام كينيا الثابت بالجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى القضاء على الجريمة المنظمة عبر الوطنية بجميع أشكالها.

بالمخدرات والجريمة ومقدمتي الإحاطات الأخريين على إحاطاتهم الزاخرة بالمعلومات والثاقبة في هذا الصباح.

نعلم جميعاً أن مناقشة اليوم تأتي وسط أزمات عالمية ملحة نذكرنا بالتهديدات المثيرة للجزع التي تطرحها المنظمة عبر الوطنية، التي تشكل تهديداً خطيراً ومتزايداً للسلام والأمن الإقليميين والدوليين. فعمليات الجماعات الإجرامية عبر الوطنية تتطور من حيث نطاقها وأساليبها وتخلف آثاراً عميقة على المجتمعات المحيطة بالمناطق التي تعمل فيها. وتشمل عملياتها طائفة واسعة من الأنشطة الإجرامية، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر والجريمة السيبرانية وغسل الأموال.

وفي جنوب شرق آسيا، يتجلى أحد التهديدات الرئيسية الناشئة التي تشكلها الجريمة المنظمة عبر الوطنية في الجريمة السيبرانية. لا يجري هذا النشاط الإجرامي في شكل عمليات احتيال عبر الإنترنت واحتيال مالي وحسب، وهو ما يستهدف ملايين الأشخاص في جميع أنحاء المنطقة وخارجها، بل يتم تنفيذ عملياته أيضاً إلى حد كبير عن طريق الإجرام القسري. وفي حين أن جماعات الجريمة المنظمة عبر الوطنية في المنطقة تجند المجرمين الراغبين، فإن عصابات الجريمة تقوم بالاتجار بعشرات الآلاف من الأشخاص من خلال وسائل مستهدفة ومتطورة لغرض الإجرام القسري. ثم يُؤخذ هؤلاء الضحايا عنوة - وبعبارة أخرى يتم استرقاقهم - إلى مجتمعات احتيال في المنطقة، بما في ذلك في ميانمار، ويجبرون على ارتكاب أنشطة إجرامية عبر الإنترنت، بما في ذلك عمليات احتيال استثمارية والمقامرة عبر الإنترنت.

تزداد عمليات الاحتيال والنصب واسعة النطاق عبر الإنترنت التي تتم من مجتمعات الاحتيال المحصنة في منطقتنا، مع ارتفاع عدد ضحايا الاحتيال عبر الإنترنت والاتجار بالبشر بغرض الإجرام القسري. وتسيطر عصابات الجريمة على الضحايا تحت تهديد الاعتداء الجسدي والنفسي، بما في ذلك الاستغلال الجنسي وحتى نزع الأعضاء.

يزداد تعقيداً، تشكل مكافحة الجريمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين والاتجار غير المشروع بالأسلحة، تحدياً هائلاً يتطلب الحوار وتنسيق السياسات بين البلدان الأصلية وبلدان العبور وبلدان المقصد، فضلاً عن زيادة التعاون التقني بين الدول.

وتتطلب الملاحقة القضائية والتحقيق والمحاكمة في هذه الأنشطة الإجرامية المعقدة أن نتكلم نفس اللغة، مما يمكن من التنسيق بين مختلف التقاليد القانونية ومؤسسات الدولة بغية تحقيق نتائج مرضية. ولذلك، فإن تحسين التعاون القانوني الدولي ضروري لمنع ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بجميع مظاهرها. والتعاون الدولي الفعال يتطلب منا أن نكفل التنفيذ الكامل لاتفاقية باليرمو. وفي هذا الصدد، ينبغي أن نتذكر أن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مكلف بالمساعدة على تنفيذ الاتفاقية في الميدان. وهو يقدم المساعدة التقنية والتدريب لبناء الأطر القانونية وتحسين القدرات الوطنية في مجال تنفيذ القانون. كما أنه بمثابة مركز لنشر أفضل الممارسات وتجميع البيانات عن النشاط الإجرامي.

إن الجريمة المنظمة عبر الوطنية تتطور باستمرار وتتكيف مع مختلف الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما يخلق أشكالاً جديدة من الجريمة. وهي تتربح من خلال شبكاتها وأساليبها المختلفة والمتزايدة التعقيد وتجند الشباب وتؤثر عليهم. وعلى الرغم من التقدم المحرز في تعزيز الاستجابة العالمية، لا تزال الشبكات عبر الوطنية والأطراف الجديدة تسهم في التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان. وكما أقر الأمين العام في تقريره عن خطتنا المشتركة (A/75/982)، نحن بحاجة ماسة إلى تجديد جهودنا لتنسيق استجابات أكثر فعالية وإدارة المخاطر الناشئة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل ميانمار.

السيد تون (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): بداية، تشكر ميانمار رئاسة إكوادور على تنظيم مناقشة مفتوحة بشأن هذه المسألة الهامة. وأنا ممتن للأمين العام والمديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني

المنطقة بأسرها. ويشكل انقلابها غير المشروع وما ترتبه من فظائع وفسادها المتجذر عاملاً رئيسياً في تمكين الجريمة المنظمة عبر الوطنية، مما يقوض سيادة القانون على الصعيد الإقليمي.

وفي الختام، وبغية القضاء على الجريمة المنظمة عبر الوطنية وإقامة ترابط إقليمي سلس في التجارة، تحتاج المنطقة إلى أن تكون ميانمار شريكاً سلمياً وديمقراطياً وموثوقاً به للسلام والتنمية الإقليميين. ولن يحدث هذا أبداً مع الجيش الاستبدادي الحالي غير الخاضع للمساءلة.

ولكن شعب ميانمار ما فتئ يكافح بتصميم مطلق للقضاء على الدكتاتورية العسكرية وإقامة اتحاد ديمقراطي فيدرالي مع مؤسسات أمنية فعالة وشاملة وخاضعة للمساءلة. والعمليات الجارية في جميع أنحاء البلد التي يقوم بها تحالف منظماتنا الثورية الإثنية وقوات الدفاع الشعبي ضد الطغمة العسكرية التي تقف إلى المثل هي خطوات رئيسية للحركة المتنامية نحو تحقيق ذلك الهدف.

ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية لهذه العمليات أيضاً في القضاء على مجتمعات الاحتفال عبر الإنترنت التي يديرها المجرمون التابعون للمجلس العسكري. وأغتتم هذه الفرصة لأحث المجتمع الدولي ومجلس الأمن وجيراننا وبلدان المنطقة على دعم شعب ميانمار في سعيه المستمر لإقامة بلد سلمي اتحادي ديمقراطي في ظل سيادة القانون، حيث لا يمكن لأي جريمة منظمة عبر وطنية أن تترسخ.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل البحرين.

السيد الرويعي (البحرين): يطيب لي في البداية أن أهنئ فخامة الرئيس دانييل نوبوا آسين، رئيس جمهورية الإكوادور، على ترؤسه لهذه الجلسة. كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى معالي السيد أنطونيو غويتريش، الأمين العام للأمم المتحدة، والسيدة غادة والي، المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والحضور الكرام على مشاركتهم وإحاطاتهم القيمة اليوم.

إن مملكة البحرين بقيادة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، وتوجهات الحكومة برئاسة صاحب

تشن الطغمة العسكرية غير الشرعية في بلدي، ميانمار، منذ الانقلاب العسكري غير القانوني في عام 2021، حملة من العنف الوحشي لإجبار شعب ميانمار على الخضوع لحكمها الفاشل. وأدت فظائع المجلس العسكري إلى نزوح أكثر من مليوني شخص في جميع أنحاء ميانمار. وكثير منهم من النساء والأطفال. إن انهيار سيادة القانون، والفساد المستشري، والبطالة المرتفعة إلى عنان السماء، وعدم الاستقرار، إلى جانب انعدام شرعية الانقلاب غير القانوني في ميانمار، هي ظروف مثالية لترسيخ الجريمة المنظمة عبر الوطنية وازدهارها.

وقد أشرت في بياناتي أمام المجلس ومحافل أخرى، في مناسبات متعددة، إلى أن الجريمة المنظمة عبر الوطنية قد ازدادت زيادة كبيرة منذ الانقلاب العسكري غير القانوني. وفي السنوات الأخيرة، أصبحت ميانمار مضيفاً رئيسياً لمجمعات الاحتفال التي ترتكب عمليات الاحتفال عبر الإنترنت والاتجار بالبشر من أجل الإجرام القسري.

وقد هيأت الطغمة العسكرية البيئة المؤاتية لعمليات الجريمة المنظمة الواسعة النطاق. وفي الآونة الأخيرة، شهد العالم بوضوح على عمق تورط قوات حرس الحدود التي يسيطر عليها المجلس العسكري وقادتها والمسؤولون المعينون من قبل المجلس العسكري في الإبقاء على مجتمعات الاحتفال عبر الإنترنت في شمال شرقي وجنوب شرقي ميانمار، وتحديداً في لاوكاي بولاية شان الشمالية وشوي كوكو بولاية كارين. ينتمي ضحايا جريمتهم المنظمة إلى أكثر من 46 بلداً، معظمهم من داخل البلد والبلدان المجاورة لنا وبلدان أخرى في المنطقة. ونتعاطف بالغ التعاطف مع جميع الضحايا على معاناتهم.

ونشكر الصين على جهودها المتضافرة في إنقاذ ضحايا الاتجار من المجمعات في لاوكاي وفي أجزاء أخرى من ميانمار. إن من الضروري القضاء على عصابات الجريمة المنظمة في ميانمار ومحاسبة المسؤولين عنها. وستجد البلدان المجاورة لنا في حكومة الوحدة الوطنية ومنظمات المقاومة الإثنية وقوات الدفاع الشعبية شريكاً راعياً في تحقيق تلك الغاية.

والحقيقة هي أن الطغمة العسكرية ليست أكبر عقبة أمام السلام والاستقرار والتنمية في البلد فحسب، بل هي أيضاً قوة مزعزعة لاستقرار

وبناء مجتمعٍ واعٍ عبر إطلاق حملات وبرامج تقييفية، وتطوير الكوادر الوطنية، وتوطيد التعاون والشراكات الوطنية والإقليمية والعالمية، حيث استضافت المملكة بنجاح النسخة الثانية من مؤتمر ومعرض الأمن السيبراني الدولي العربي يومي 5 و 6 كانون الأول/ديسمبر الجاري.

هذا ونحثّ المجتمع الدولي مجدداً على الاستجابة لمبادرة صاحب الجلالة ملك مملكة البحرين بشأن تعزيز التعاون التشريعي والتقني في إقرار اتفاقية دولية لتجريم خطابات الكراهية، ومنع إساءة استغلال المنصات الإعلامية والرقمية في التحريض على التعصب والتطرف والإرهاب.

إن مكافحة الجرائم المنظمة عبر الوطنية والحد من تهديداتها المتزايدة نتيجة إساءة استخدام الفضاء الإلكتروني وتقنيات الذكاء الاصطناعي يحتم علينا تفعيل التعاون الدولي والإقليمي عبر تبادل المعلومات والخبرات الفنية والتقنية والتشريعية، وتطوير جهود وكالات إنفاذ القانون، وتبادل المساعدة القانونية والقضائية، وتعزيز التوعية الإعلامية والمجتمعية، لا سيما في أوساط الشباب، وفق استراتيجيات شاملة من شأنها تعزيز جهودنا المشتركة في مكافحة هذه الجرائم ومسبباتها، والعمل الجماعي على ضمان حقوق البشرية جمعاء في الأمن والسلام والرخاء.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل فييت نام.

السيد هوانغ نغوين نغوين (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): تهنيئاً فييت نام إكوادور على توليها رئاسة مجلس الأمن وتشكرها على عقد هذه المناقشة المفتوحة. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام ومقدمات الإحاطات هذا الصباح على أفكارهم الثاقبة القيمة.

تشكل الجرائم المنظمة عبر الوطنية تهديدات خطيرة ومتعددة الأبعاد للأمن والاستقرار والتنمية على الصعيد الدولي. وتستفيد تلك الجرائم من انعدام الأمن وعدم الاستقرار وتستغل التكنولوجيات الحديثة والجديدة لاخترق الدول ذات السيادة والتلاعب بالأسواق وإضعاف هياكل الحوكمة والتحريض على النزاعات وتقويض التقدم المستدام. وهي لا تتوقف داخل الحدود الوطنية. فبتوفيرها التمويل والأسلحة

السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء، حريصةً دائماً على توطيد أواصر التعاون الدولي والشراكة الاستراتيجية مع المنظمات الدولية والإقليمية في مواجهة الجرائم المنظمة العابرة للحدود الوطنية، والحد من تداعياتها الخطيرة على الأمن والسلام الدوليين وتهديداتها لمسيرة التنمية المستدامة. ولقد عززت المملكة من جهودها وفق سياسيات واستراتيجيات وتشريعات منطوية، وإنشاء وتشكيل أجهزة ولجان وطنية متخصصة في مكافحة هذه الجرائم، بما فيها محاربة التطرف والإرهاب وتمويله وغسل الأموال، والاتجار غير المشروع بالمخدرات والبشر والأسلحة والجرائم الإلكترونية وغيرها، بالتوافق مع انضمامها منذ عشرين عاماً إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولين المكملين لها بشأن مكافحة تهريب المهاجرين، ومنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وغيرها من الاتفاقيات الإقليمية والدولية ذات الصلة.

وتعتز مملكة البحرين بإنجازاتها الرائدة على مستوى منطقة الشرق الأوسط بتصنيفها ضمن الفئة الأولى في مكافحة الاتجار بالأشخاص وفقاً لتقرير وزارة الخارجية الأمريكية، وللعام السادس على التوالي، بما يُتوجّ جهود اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص في إطار التعاون البناء بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في ظل سيادة القانون، وتأسيس مركز شامل ومتكامل لحماية ودعم العمالة الوافدة يقدّم خدماته الوقائية والإرشادية والقانونية والإبوابية. وواصلت المملكة تعاونها مع شركائها في مكافحة الإرهاب ومنع تمويله عبر تجميد أصول الأفراد والكيانات الإرهابية المدرجة على قوائم مجلس الأمن وقوائمها الوطنية، واتخاذ التدابير اللازمة لمنع وصولهم وداعميهم إلى النظام المالي الدولي من خلال التزاماتها ضمن فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ودورها في تأسيس واستضافة مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وجارٍ تنفيذ استراتيجية وطنية شاملة ومتكاملة للأمن السيبراني نحو حماية سيبرانية قوية ومرنة للأنظمة والشبكات، لا سيما في القطاعات الحيوية، استناداً إلى ضوابط ومعايير فعالة،

وعلى الصعيد الدولي، تلتزم فبييت نام بالوفاء تماما بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها. وتشارك فبييت نام بنشاط في التعاون الدولي وتسعى جاهدة إلى بناء شبكة تعاون لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. كما نعمل بشكل وثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والإنتربول في مختلف المجالات.

في الختام، تؤكد فبييت نام من جديد التزامها الكامل بتنفيذ استجابة عالمية منسقة للجريمة المنظمة عبر الوطنية. ونحن على استعداد لتبادل الخبرات والمساعدة التقنية. فلا يمكننا التغلب على هذه التهديدات المعقدة والمتطورة إلا من خلال التضامن والمشاركة في تحمل المسؤولية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر.

السيد بن جامع (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أشارك في هذه المناقشة المفتوحة البالغة الأهمية بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع. وأتوجه بخالص الشكر إلى فخامة رئيس إكوادور على قيادته لهذه المناقشة وإلى مقدمات الإحاطات على عروضهن المتبصرة.

تشكل الجريمة المنظمة عبر الوطنية تهديدا متزايدا للسلام والأمن الدوليين والحوكمة والتنمية ورفاه الإنسان من خلال استغلال عدم الاستقرار والفساد لتأجيج العنف وتوليد أرباح غير مشروعة. وتزداد ضبابية الخط الفاصل بين الجريمة المنظمة والإرهاب ويعزز كل منهما الآخر، مما يزعزع استقرار المناطق ويتحدى كيان الدول.

وفي أفريقيا، تشكل الجماعات الإرهابية الممولة من خلال شبكات الاتجار الإجرامية التي تهرب الأسلحة والمخدرات والأشخاص عبر الحدود مصدر قلق متزايد. وعلى مدى العقود الأخيرة، شهدت أفريقيا زيادة في التهديدات الإرهابية بفضل الجريمة المنظمة وشبكات الاتجار الواسعة النطاق المشار إليها في دراسات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ومن الواضح أن الأعمال الإرهابية تيسر الجريمة المنظمة بتمكين تلك الشبكات من العمل مع الإفلات من العقاب.

والخدمات اللوجستية للجماعات المسلحة، تديم الجريمة المنظمة الحروب الأهلية وتشعل التطرف العنيف والتمرد والإرهاب في الدول والمناطق. وتعقيد تلك التهديدات وانتشارها أمر مروع.

ويتطلب هذا التحدي المتعدد الأوجه تعاوننا عالميا والتزاما لا يتزعزع. ويجب ألا يستهدف النهج الكلي تعطيل شبكات الجريمة فحسب، بل يجب أن يعالج أيضا الأسباب الكامنة وراء النزاع وعدم المساواة. ويجب أن تؤدي المنظمات الإقليمية دورا محوريا في مواءمة التعاون. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان إعطاء الأولوية للتعاون في إدارة الحدود والأمن السيبراني لمنع المجرمين من استغلال مواطن الضعف وتوسيع أنشطتهم غير المشروعة عبر الحدود وفي الفضاء الإلكتروني. ولتحقيق ذلك، يتعين علينا إنشاء قنوات معلومات فعالة، بما في ذلك الخطوط الساخنة وآليات تقديم الإحاطات عبر الإنترنت. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تيسير تبادل الخبرات المتعلقة بمنع الجرائم عبر الوطنية ومكافحتها - ولا سيما المعلومات المتعلقة بالمنظمات الإجرامية والأساليب الإجرامية والشواغل المعقدة المتعلقة بالأمن الوطني في كل بلد - من خلال آليات التعاون القائمة.

وتعلق حكومة فبييت نام أهمية كبيرة على مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وعلى الصعيد الوطني، عززت فبييت نام التشريعات وتنسيق إنفاذ القوانين لمكافحة الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال وغير ذلك من الأنشطة غير المشروعة. وتهدف تلك الجهود إلى توفير استجابة أكثر فعالية للاتجاهات الناشئة في مجال الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

وعلى الصعيد الثنائي، تعطي فبييت نام الأولوية لتوقيع معاهدات لتبادل المساعدة القضائية واتفاقات لتسليم المطلوبين وتنفيذها تنفيذًا فعالًا.

وعلى الصعيد الإقليمي، تعمل فبييت نام أيضا بشكل وثيق مع الشركاء من خلال الاجتماع الوزاري لرابطة أمم جنوب شرق آسيا المعني بالجريمة عبر الوطنية. وبنفذ خطة عمل رابطة أمم جنوب شرق آسيا لمكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية لتعزيز التنسيق بشأن مسائل تبادل المعلومات الاستخباراتية والتحقيقات والمحاكمات.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد راي (كندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر رئاسة إكوادور على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن هذه المسألة المهمة.

علينا أن ندرك أنه بعد مرور أكثر من خمس سنوات على اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وبعد مرور 20 عاما على دخول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية حيز النفاذ، فإن الصورة العالمية العامة فيما يتعلق بالعديد من غايات الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة متباينة، في أحسن الأحوال. ونعلم أن جائحة مرض فيروس كورونا أحدثت تغييرات كبيرة ودائمة في مشهد الجريمة المنظمة، حيث وفرت فرصا جديدة يستغلها مرتكبو الجرائم المنظمة. وأدى الاعتماد المتزايد على الإنترنت والتكنولوجيات الرقمية والجديدة إلى إيجاد أرض خصبة للجريمة المنظمة، في حين تفتقر استخدام المعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة والمعلومات الضارة خلال تلك الفترة. وفي الوقت الحالي، لا تزال الجرائم السيبرانية وبرمجيات انتزاع الفدية والهجمات على البنى التحتية الحيوية هي أكثر التهديدات استمرارا في كندا. وعلاوة على ذلك - وأقول هذا بصفتي نائب رئيس جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي المحكمة الجنائية الدولية - فإن المحكمة نفسها كانت هدفا للجرائم السيبرانية والهجمات على هياكلها الأساسية الحيوية.

(تكلم بالفرنسية)

نعلم أن الجريمة المنظمة تزدهر في أوقات الأزمات وعدم اليقين، كما قال صديقي ممثل الجزائر. وبالتالي، فهي تسهم أيضا في عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي ويمكن أن تكون محفزا للنزاع والإرهاب. وقد استمعنا إلى متكلمين آخرين يقدمون العديد من الأمثلة على ذلك، مثل الأوضاع في هايتي ومنطقة الساحل وميانمار، وهو بلد انتشرت فيه الجريمة المنظمة - كما قال ممثل البلد - انتشارا كبيرا منذ تولي المجلس العسكري السلطة في عام 2021. وفي هذا الصدد، وكما نرى، فإن آفة الفساد تقوض الاستقرار وتهدئ الظروف المواتية للجريمة المنظمة وتنتشرها، بينما تعوق أيضا التصدي الفعال

وخصصت الجزائر موارد ضخمة لمكافحة الجريمة المنظمة من خلال الشراكات الثنائية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك مع المنظمة الأفريقية للتعاون بين أجهزة الشرطة والإنتربول ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ومع ذلك، فإن حجم الاتجار يجعل ذلك الأمر صعبا من دون إيجاد حلول سياسية للنزاعات الإقليمية التي تعزز الجريمة. ويجب على المجتمع الدولي أن يعطي الأولوية للاستقرار والحوكمة في أفريقيا.

إن قرب الجزائر من مراكز القنب يجعلنا عرضة لتهريب المخدرات الذي يدر أموالا لشن الهجمات الإرهابية وزعزعة الاستقرار. ويزيد دفع الفدية للإرهابيين في حالات الاختطاف من تمكين تلك الشبكات ويجب إدانته بلا قيد أو شرط. كما تسمح التدفقات المالية غير المشروعة للمجرمين بنقل مبالغ طائلة وتتطلب التزامات من الدول الأعضاء باسترداد الموجودات.

وتستغل الجريمة المنظمة تكنولوجيات، مثل الشبكة الخفية والعملات المشفرة، لتعزيز الأنشطة غير المشروعة. ورغم أن الجزائر أنشأت قدرات للأمن السيبراني، يبدو أن التعاون الدولي ضروري لتنظيم منظومة الإنترنت. ونرحب باتفاقية الأمم المتحدة المقترحة المتعلقة بالجريمة الإلكترونية ونعتقد أن لجنة الخبراء الحكومية الدولية المقبلة المعنية بالجرائم الإلكترونية، التي ترأسها السفيرة بومعيزة مباركي، ممثلة الجزائر، تمثل مسارا حيويا في هذا الصدد.

ووفقا لالتزاماتها الدولية، سنت الجزائر تشريعات قوية تستهدف شبكات الاتجار بالبشر ووضعت تدابير لمساعدة الضحايا وحمايتهم. غير أنفرادى الدول لا يمكنها التصدي لذلك بمفردها. وثمة أهمية حيوية للمساعدة التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وغيره من وكالات الأمم المتحدة، وكذلك المنظمات غير الحكومية والشبكات المجتمعية.

ولا نزال ملتزمين بإيجاد حلول متعددة الأطراف ملزمة بشأن مختلف المسائل، مثل الجريمة الإلكترونية والاتجار بالأحياء البرية والابتزاز الثقافي من خلال اتباع نهج شامل ومتكامل إزاء التحديات المعاصرة.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة بنما. السيدة كونسيسيون جاراميلو (بنما) (تكلمت بالإسبانية): تهنى بنما إكوادور على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر وعلى عقد هذه المناقشة المفتوحة المهمة.

تشكل الجريمة المنظمة عبر الوطنية خطرا واضحا ومائلا على السلام والأمن الدوليين. فهي تقوض سيادة القانون وتزعزع استقرار الاقتصادات وتغذي الفساد وتديم العنف. فمن الاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر إلى الجريمة السيبرانية والاتجار غير المشروع بالأسلحة، يستمر نطاق الجريمة المنظمة عبر الوطنية في الاتساع وتزداد تعقيدا، مما يشكل تهديدا مباشرا لاستقرار ورفاه الدول والمجتمعات.

وتتطلب مكافحة الجريمة عبر الوطنية بناء مؤسسات قوية وشفافة وقادرة على الصمود. وللمؤسسات القضائية ونظم إنفاذ القانون أهمية حاسمة في ملاحقة ومقاضاة الأفراد والجماعات الضالعة في أنشطة إجرامية عبر وطنية. ويشمل ذلك قدرتها على إجراء التحقيقات وجمع الأدلة وتنفيذ الاعتقالات وكفالة المحاكمات العادلة. ومن ناحية أخرى، يقوض الفساد الجهود الرامية إلى مكافحة الجريمة بتمكين مرتكبيها من الإفلات من العقاب وتقويض الإنفاذ الفعال للقانون.

وبالمثل، فإن المؤسسات المالية والتنظيمية القوية ضرورية لتعقب ومنع غسل الأموال الذي يؤدي دورا بالغ الأهمية في أنشطة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وتتطلب المكافحة الفعالة للمعاملات المالية غير المشروعة مؤسسات مالية قوية ولوائح تنظيمية مناسبة. ولا بد من تعزيز الأطر القانونية الوطنية وتحسين قدرات إنفاذ القانون. غير أن تلك الجهود يجب أن تشمل أيضا استراتيجيات شاملة لمعالجة الأسباب الجذرية للجريمة، مثل الفقر وعدم المساواة وانعدام الفرص. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاستثمار في التعليم أساسي للتنمية المستدامة، وهو أداة قوية لمنع التورط في الأنشطة الإجرامية وتمكين المجتمعات المحلية من مقاومة تأثير الشبكات الإجرامية.

وبالنظر إلى تلك التحديات، لا غنى عن التعاون الدولي والإقليمي لأنه يعزز تبادل المعلومات والتعاون في الوقت المناسب

لها. ونعتقد بقوة أن منع الفساد ومكافحته وتعزيز سيادة القانون أمر في غاية الأهمية لجهودنا الرامية إلى مكافحة الجريمة عبر الوطنية وغسل الأموال.

وفي كندا، نشهد نتائج أفضل في منع مكافحة الجريمة المنظمة عندما استندت جهودنا إلى نهج يركز على الضحايا ويأخذ في الحسبان صدمات الضحايا وسنهم ونوع جنسهم وحالتهم من حيث الإعاقة وثقافتهم. ونعتقد أيضا أن تعميم مراعاة المنظور الجنساني وحقوق الإنسان أمر أساسي لأنه يساعدنا في فهم كيفية تأثير الجريمة المنظمة بشكل مختلف على شتى المجموعات والمجتمعات المحلية، وفي توجيه جهود الحكومات بشكل أفضل في توفير الخدمات والموارد، مما يؤدي إلى تحسين تدابير حماية الضحايا والناجين وتصميمها على نحو أفضل. وفي هذا الصدد، تفخر كندا بأنها دعمت إنشاء مجموعة أدوات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني وحقوق الإنسان ونشجع الحكومات على استخدام ذلك الدليل الشامل والعملي في وضع سياساتها واستراتيجياتها لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

(تكلم بالإنكليزية)

في عالم يزداد ترابطا، لا يمكن لأي دولة بمفردها أن تتصدى بشكل كامل للجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد. وعلينا إدراك الحاجة الماسة إلى بناء مؤسسات وشبكات دولية تكون على قدر المهمة. وعلينا أن نعمل معا لإحراز تقدم فعال ومستدام بشأن هذه القضايا وأن نكفل، في الوقت نفسه، احترام حقوق الإنسان وحمايتها في كل خطوة نخطوها.

باختصار، إن الجريمة المنظمة آفة كبيرة من آفات عصرنا. وهي تجد متفسا لها وتوسع نفوذها من خلال الفساد والإرهاب واستلاب الدولة. ومكافحة تلك العناصر الأربعة - الجريمة المنظمة والفساد والإرهاب والدول التي تغذي هذه الظواهر وتتغذى عليها بدورها - هي إحدى معارك عصرنا الأساسية. وسيطلب الأمر بذل قصارى جهودنا بصورة مشتركة لإحراز تقدم في هذا المجال.

رفيعة المستوى مشتركة بين المؤسسات ومتعددة القطاعات وحدثت الخطة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر. وتشمل الخطة، على سبيل المثال، الكشف عن الضحايا وتحديد هويتهم لحمايتهم ومساعدتهم وعودة الضحايا الوطنيين والأجانب وإعادة إدماجهم وبناء القدرات والدعم الفني للقضاة والمدعين العامين والشرطة والمؤسسات المسؤولة عن مكافحة الاتجار بالبشر.

ويجري العمل أيضا على إعداد مشروع قانون بشأن مصادرة الممتلكات المتصلة بالأنشطة غير القانونية، والذي قُدم إلى الجمعية الوطنية للنظر فيه ويستمر الترويج له. ومع ذلك، فإننا نسلم بأنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله. وفي هذا الصدد، سنواصل العمل لتعزيز قدراتنا على وضع إجراءات فعالة وحسنة التوقيت، تركز على منع الاتجار بالبشر وحماية الضحايا ومحاكمة الجناة.

ونؤكد من جديد أيضا استعدادنا لمواصلة التعاون مع المجتمع الدولي في الجهود الرامية إلى القضاء على الجريمة المنظمة استنادا إلى إجراءات تضمن حماية الضحايا وتوفير الجبر بصورة كاملة وفي حينه عن انتهاك حقوقهم، مع الاحترام الكامل لكرامة الإنسان.

الرئيسة (تكلت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الهند.

السيدة كمبوج (الهند) (تكلت بالإنكليزية): أشكركم، سيديتي الرئيسة، وأهنتكم بحرارة على رئاستكم.

عندما تكون التهديدات عالمية، فإن الاستجابة لا يمكن أن تكون محلية فحسب. وعلى العالم أن يتكاتف لدحر هذه التهديدات. وتأكيد رئيس الوزراء مودي على ذلك أثناء مخاطبته الدورة التسعين للجمعية العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) في نيودلهي في عام 2022 يبرز الضرورة الملحة لأن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات جماعية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب. ونظرا لضيق الوقت، سأتناول ست نقاط سريعا.

أولا، يجب أن نتصدى للتواطؤ السياسي أو تواطؤ الدول المتزايد في سياق قمع أنشطة الجماعات الإجرامية عبر الوطنية. فبعض الدول

بين قوات الأمن في مختلف البلدان. ومن شأن إنشاء أفرقة تحقيق مشتركة ومواءمة القوانين والبروتوكولات تيسير استجابات أكثر كفاءة. ومن خلال إقامة الشراكات وتبادل المعلومات الاستخباراتية ومواءمة الأطر القانونية، يمكن للمجتمع الدولي أن يكافح الشبكات الإجرامية وأن يعطل عملياتها على نحو أكثر فعالية.

إننا ندرك حجم وخطورة الظاهرة العالمية المتمثلة في الاتجار بالأشخاص بوصفها واحدة من أفظع المشاكل التي تهدد حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق النساء والأطفال والمراهقين. ففي منطقتنا، هناك زيادة هائلة في الاتجار غير المشروع بالمهاجرين الذي تشجعه الشبكات الإجرامية التي تستغل ضعف آلاف الأشخاص الذين يسعون إلى الهجرة نحو الشمال بحثا عن ظروف معيشية أفضل. ونواجه وضعًا تستخدم فيه الشبكات الإجرامية أيضا التراسل والتكنولوجيا لتحفيز أعداد متزايدة من أولئك الذين يأملون في إيجاد حياة أفضل، ومن ثم استغلال الاحتياجات الإنسانية الأساسية.

وفي حالة بنما على وجه التحديد، فإن الموقع الجغرافي للبلد يجعله بلد عبور ومقصد للمهاجرين غير النظاميين الذين يظنون في حالة تنقل باستمرار في جميع أنحاء البلد. وحتى الآن هذا العام، مر أكثر من 500 000 شخص عبر بنما وعبروا متنزه دارين الوطني. وفي هذا الصدد، ينفذ مركزنا الإقليمي للعمليات الجوية والبحرية عمليات أمنية استراتيجية بهدف مكافحة الاتجار غير المشروع بالمهاجرين عن طريق البحر والجو على طول سواحلنا على كل من المحيط الهادئ والبحر الكاريبي. وتتصرف بنما بطريقة مسؤولة تتسق مع التزاماتها الدولية بشأن حماية المهاجرين واحترام حقوقهم وبذل جهود متواصلة لمكافحة المشاكل الأساسية المتعلقة بالصلة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية وأزمة الهجرة.

ومن أجل مكافحة الاتجار بالبشر والأنشطة المتصلة به، رُبع مستوى مكافحة هذه الأفة الدولية منذ عام 2011 إلى مصاف قضايا الدولة. وأنشئ نظام منسق لمكافحة الأنشطة الإجرامية المرتبطة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية بشكل شامل، من خلال لجنة وطنية

خامسا، إن الاستثمار في القدرات التكنولوجية وتعزيز الابتكار أمر حيوي كي نظل سباقين في المعركة ضد الجريمة المنظمة. وتتمثل المكونات الأساسية لتلك الاستجابة التكنولوجية في استنباط أدوات لتتبع ومكافحة التهديدات السيبرانية وتعطيل التدفقات المالية غير المشروعة وتحسين تدابير أمن الحدود.

أخيرا، إذا كانت قضيتنا الرئيسية هي كفالة السلام، فهل لدينا بنية تحتية للسلام تجسد العصر الحالي والحقائق المعاصرة؟ أم أن عام 2023 هو عام 1945 الجديد؟ هل يمكن للألية الأمنية لعام 1945 أن تؤدي وظيفتها اليوم؟ من الواضح أن مجلس أمن الأمم دائما ما يكون متأخرا اليوم.

وأؤكد لكم، سيدتي الرئيسة، أن الهند لا تزال ملتزمة بتعزيز مساعي المجتمع الدولي لكبح التهديدات المتصاعدة التي تشكلها الجريمة المنظمة والإرهاب وكفالة أن يكون ردنا الجماعي فعالا وكافيا على حد سواء.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيد بيريسفورد - هيل.

السيد بيريسفورد - هيل (تكلم بالإنكليزية): يعرب نظام مالطة ذو السيادة المستقلة عن امتنانه لجمهورية إكوادور ولسفير الجمهورية لدى الأمم المتحدة على دعوتنا للإسهام في هذه المناقشة المفتوحة حول موضوع الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين. ونود أيضا أن نعرب عن شكرنا للمديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والأفرقة العاملة ذات الصلة على التزامهم الدؤوب بتحسين القدرة الفنية الوطنية وحملات التوعية والمعرفة المتخصصة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية والفساد.

وقف نظام مالطة ذو السيادة المستقلة بفخر ممثلا لأكثر الناس ضعفا في العالم على مدار أكثر من 900 عام. وندمج إلى المجتمع العالمي، لا سيما في رغبتنا في إنهاء آفة الاتجار بالبشر، وهي ممارسة تترصد للنساء والأطفال بشكل خاص وتسهم بما لا يقل عن 150 بليون دولار سنويا للمنظمات الإجرامية. وكما نعلم، فإن 50 في

تواصل توفير الدعم والملاذ الأمن لمجرمي العصابات الإجرامية الذين لم يرتكبوا جرائم خطيرة فحسب، بل يواصلون أيضا إلحاق الضرر باقتصادات الدول المعادية لها من خلال وسائل مثل تزيف وتوزيع عملة الدولة المعادية، فضلا عن الإمداد بالأسلحة والمخدرات وغيرها من الوسائل لدعم الأنشطة الإرهابية عبر الحدود. وينبغي مساءلة هذه الدول عن تلك الأعمال.

ثانيا، تمنح العديد من الدول المواطنة الاقتصادية للمجرمين الجنائيين والاقتصاديين وتوفر ملاذات من أجل تجنب القبض عليهم وتسليمهم إلى بلدان أخرى مقابل قيام هؤلاء المجرمين بجلب ودائع بالعملة الأجنبية إلى الدولة المتواطئة. وينبغي أن يتوقف ذلك. وينبغي لهذه الدول أن تقي بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، التي تؤكد ذلك بوصفه مسؤولية رئيسية للدول الأعضاء في السعي إلى منع الأعمال الإرهابية ومكافحتها.

ثالثا، إن الدول الأعضاء التي تعاني بسبب سوء الحوكمة وعدم كفاية الإشراف على المؤسسات المالية أكثر عرضة للاستغلال من جانب الكيانات الإرهابية والمجرمين المنخرطين في الجريمة المنظمة. وينبغي أن يكون تنفيذ توصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في تعزيز هياكل إدارة الأصول المالية والاقتصادية إحدى أهم أولوياتنا لمواجهة هذا التهديد.

رابعا، يجب أن نعمل على تعزيز التعاون بين وكالات إنفاذ القانون والحكومات في جميع أنحاء العالم في جمع المعلومات الاستخباراتية وتبادلها واتخاذ تدابير رادعة. وينبغي تعزيز وتبسيط التعاون في العمليات القانونية، مثل التجميد الفعال لعائدات الجريمة وإعادة المبكرة للمجرمين وإعادة عائدات الجريمة إلى الوطن بكفاءة. وينبغي إنشاء منبر مشترك لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات، بما في ذلك حالات تسليم المطلوبين الناجحة والثغرات في النظم القائمة لتسليم المطلوبين والمساعدة القانونية. وينبغي تنفيذ مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ولا سيما المجالات المتصلة بالتعاون الدولي، تنفيذًا كاملا وفعالًا.

وينبغي أن يكون مبدأ التآزر والتعاون محوريين في مكافحة الاتجار بالبشر. وتُؤدّد أنشطة المنع والكشف وتدابير المعالجة جميعها من خلال قيام أصحاب المصلحة المتعددين بتعزيز جهودهم لتقاسم الموارد والمعلومات. ويجب أن نعزز التعاون المشترك بين الوكالات والتعاون الثنائي والإقليمي والدولي، وإلا فإن المتجرين بالبشر عبر الحدود الوطنية سيستمرون في الاستفادة من جهود إنفاذ القانون غير المتجانسة. وترد جميع تلك المبادئ والأساليب في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وخطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. ومن المهم للغاية أنهما تروجان لاستراتيجية تسلّم بأن القضاء على هذه الجريمة البشعة يتطلب عملاً جماعياً ومتماسكاً وقوة إرادة حازمة.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة نيجيريا.

السيدة أساجو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): تهنيئاً نيجيريا إكوادور على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر. وفي البداية، أود أن أشكر الأمين العام على بيانه والبعثة الدائمة لجمهورية إكوادور لدى الأمم المتحدة على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة المهمة. وأود كذلك أن أعرب عن امتناننا لمقدمات الإحاطات على إحاطاتهن الزاخرة بالمعلومات.

تشكل الجريمة المنظمة عبر الوطنية تهديداً كبيراً للسلام والأمن الدوليين، يتطور مع العولمة. إن قضايا مثل الجريمة السيبرانية والاتجار بالبشر والمخدرات تتجاوز الحدود. وبالتالي، فإن التصدي لها بفعالية يتطلب بذل جهود تعاونية بين الدول. وعلاوة على ذلك، فإن الطابع المترابط لتلك الأنشطة الإجرامية يتطلب استراتيجيات ابتكارية وتعاوناً دولياً لمواجهة أثرها على الاستقرار والأمن في جميع أنحاء العالم.

ولا تزال الجريمة المنظمة عبر الوطنية تسبب الألم والصدمات لضحاياها في جميع أنحاء العالم. فهي تتكيف، من خلال دينامياتها المتطورة باستمرار، مع الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما يوجد أشكالاً جديدة من الجريمة، فضلاً عن توفير التمويل للأنشطة الإجرامية، بما في ذلك الإرهاب والنزاع المسلح والاتجار بالمخدرات

المائة من ضحايا الاتجار بالبشر يُستخدمون في الاستغلال الجنسي، والبقية يخضعون لنظم الرق المعاصر العابرة للحدود الوطنية. إنه طاعون يصيب كل دولة، سواء كانت نقطة منشأ أو عبور أو مقصد. وللأسف، ليس لدينا تقييم دقيق لحجم المسألة، لأن آليات الرصد الدولية غالباً ما تكون هي نفسها ضحايا للأعمال الإجرامية عبر الوطنية.

ويقف نظام مالطة ذو السيادة المستقلة في طليعة الجهود الوقائية، لا سيما في أوكرانيا، حيث توافد المتّجرون بالبشر عبر الحدود الوطنية لاستغلال اللاجئين الذين فروا للنجاة بحياتهم بمجرد بدء الأعمال العدائية. وكان الاتجار بالبشر من أكبر المشاكل التي واجهت النساء والأطفال منذ اليوم الأول، حيث أفسح المنطق المجال لليأس. ولذلك، تعاوننا مع شركات الهاتف المحمول وشركات الاتصالات لنشر المعلومات بأكثر قدر ممكن من الفعالية وأرسلنا رسائل نصية بلغات متعددة لتوعية اللاجئين ليكونوا على دراية بقضايا الاتجار بالبشر. وتعاوننا مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين واللجنة الدولية للصليب الأحمر لتوسيع نطاق اتصالاتنا ونشر تلك المعلومات بأكثر قدر ممكن من الكفاءة، حيث نعمل في أكبر المراكز السكانية للاجئين.

ونوجه انتباه مجلس الأمن إلى خطر حدوث اتجار بالبشر على نطاق واسع عندما تتوقف الأعمال القتالية في غزة في نهاية المطاف. فثمة تقارير غير مؤكدة تفيد بأن ما بين 10 000 و 17 000 طفل قد تيتّموا نتيجة للنزاع. ويجب بذل الجهود من خلال وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العاملة في المنطقة للحيلولة دون حدوث طفرة في استغلال هؤلاء الأطفال تجارياً على يد المتّجرين عديمي الضمير عبر الحدود الوطنية، الذين ربما يخططون الآن لسبل الوصول إلى هؤلاء الأطفال والاستفادة من ضعفهم. وقد أعرب بطيريك القدس للنتين، الكاردينال بيتسابالا، عن مخاوفه من أنه ما لم يأخذ أولئك الذين سيكونون مسؤولين عن إعادة إعمار غزة احتياجات هؤلاء الأطفال ورفاه أولئك الذين سيبقون هناك بعد النزاع في الاعتبار، فإن حياة العديد من الشباب الفلسطينيين ستدمر أكثر، كما سيُدمر أي أمل في مستقبل إيجابي على مذبح الربح.

بالجريمة المنظمة عن طريق تثقيف المجتمع المحلي وتبادل الخبرات والمعلومات بين الدول، فضلا عن الاستفادة من التكنولوجيا لتعطيل الأنشطة الإجرامية. وبتعزيز التعاون الدولي، يمكننا أن نخطو خطوات كبيرة في مكافحة الجريمة عبر الوطنية.

ومن المهم بنفس القدر معالجة الأسباب الجذرية للجريمة المنظمة، بما في ذلك الفقر والنزاع والمخدرات غير المشروعة. وتتركز جهود المنظمة على معالجة هذه المشاكل، ولكن التقدم المحرز بالفعل نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة قد انعكس مساره بفعل الكوارث الناجمة عن المناخ وجائحة مرض فيروس كورونا. ونوسع نطاق جهودنا للتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف من خلال التوقيع على تجديد مذكرات التفاهم مع البلدان والوكالات. وترمي هذه الاتفاقات إلى تعميق تبادل المعلومات الاستخباراتية وبرامج التبادل والعمليات المشتركة وبناء القدرات، من بين أمور أخرى.

في الختام، ندعو الدول الأعضاء إلى النظر في إيجاد سبل مبتكرة للتعاون وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي، فضلا عن الالتزام بالتصدي للجريمة عبر الوطنية، التي تشكل تهديدا للسلام والأمن العالميين.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل سري لانكا.
السيد بيريس (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئ إكادور على توليها الرئاسة لشهر كانون الأول/ديسمبر.

مما يؤسف له أن معاناة إنسانية لم يسبق لها مثيل تلقي بظلالها على شهر الفرح والبهجة هذا. وستكون هناك نهاية لتلك المعاناة عاجلا أم آجلا، ولكن الجريمة المنظمة عبر الوطنية هي أحد الأنشطة التي ستظل تورقنا لأجيال قادمة إذا لم نستيقظ على حقيقة ما تفعله مجتمعنا العالمي ببطء ولكن بثبات.

يقال إن الوقت قد حان لكي يصبح إنفاذ القانون على الصعيد العالمي منظما بنفس قدر تنظيم الجريمة المنظمة. والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، كما نعلم، هي جرائم تشير إلى تلك الروابط

والأشخاص. ويترتب على ذلك آثار مدمرة على الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية، ولا سيما النساء والفتيات. ولذلك، يجب علينا أن نعمل المزيد بشكل جماعي لمنع الجريمة المنظمة عبر الوطنية بتقديم مرتكبيها إلى العدالة.

إن مناقشة اليوم المفتوحة تتطوي على أهمية كبيرة للتجربة المروعة التي مرت بها نيجيريا فيما يتعلق بالأنشطة الإرهابية لجماعة بوكو حرام في شمال شرق نيجيريا وما يتصل بها من أعمال لصوصية في شمال غرب ووسط نيجيريا، والتي تؤدي إلى نزوح أعداد كبيرة من الناس.

ولا بد من الإشارة إلى ضرورة مساءلة مرتكبي الجريمة المنظمة؛ ومع ذلك، فإن الأمر يتطلب تعزيز قدرة الدول على القيام بذلك لزيادة فرص النجاح. ويبذل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة جهودا في ذلك الصدد، ولكن يلزم القيام بالمزيد للتصدي للجرائم الناشئة، مثل إنتاج المخدرات الاصطناعية وإشراك الشباب في جميع الأنشطة الشائنة. بيد أنه إلى جانب نهج إنفاذ القانون، فإن التعامل مع الاقتصاد الاجتماعي - السياسي للجريمة المنظمة بطريقة أكثر شمولية أمر حاسم لتحقيق السلام والأمن العالميين. وفي هذا الصدد، ينبغي تعزيز التعاون المتعدد الأطراف للنهوض بقدرات الدول على التصدي للخطر الذي تشكله الجريمة المنظمة التي تتطوي على الإجرام والإرهاب.

ويجب على الحكومات أن تكافح الفساد داخل مؤسساتها بتنفيذ تدابير لمكافحة الفساد، الذي كثيرا ما يسهل الجريمة. وستوفر الدورة العاشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي ستعقد في أتلانتا، جورجيا، خلال الفترة من 11 إلى 15 كانون الأول/ديسمبر، منبرا حقيقيا لمناقشة تدابير مكافحة الفساد الرامية إلى كبح الجريمة وتعزيز السلام والأمن على الصعيد العالمي.

إننا مقتنعون بأن الأمم المتحدة لا تزال المنبر المركزي لزيادة الوعي بمحنة ضحايا الجريمة المنظمة من خلال جدول أعمال الأمم المتحدة للسلام والأمن. ومن المهم إنكاء الوعي بالأخطار المرتبطة

إلى جميع أنحاء العالم، بما لها من تأثير مالي وتهديدها للأمن القومي وعنفها والتخويف المصاحب لها واستغلالها وانتهاكات حقوق الإنسان والفساد والتسلل اللذين تشجعهما والتقدم التكنولوجي الذي تكيفت معه. ويجب أن نتذكر أن الجريمة المنظمة عبر الوطنية تسبقنا بثلاث خطوات باستخدام الإنترنت والمنصات الرقمية الأخرى لتسهيل أنشطتها غير المشروعة. فكيف نتغلب على تلك التحديات؟ إن الأمر يتطلب تعاوناً دولياً ووكالات قوية لإنفاذ القانون وتشريعات فعالة وجهوداً هادفة لتعطيل الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتفكيكها.

وقد اتخذت سري لانكا عدة تدابير للتصدي للجريمة عبر الوطنية، لن أوضحها لضيق الوقت. في الختام، من المهم ملاحظة أن مكافحة الجريمة عبر الوطنية تشكل تحدياً مستمراً وأن سري لانكا تواصل تكييف استراتيجياتها وآلياتها للاستجابة بفعالية للطابع المتطور لشبكات الجريمة المنظمة.

ويجب أن نشيد بالأمم المتحدة، التي تستخدم تدابير مختلفة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك التعاون الدولي والاتفاقيات ومبادرات بناء القدرات والجهود الرامية إلى تعزيز الأطر القانونية وتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء ودعم التعاون في مجال إنفاذ القانون. وتضطلع وكالات الأمم المتحدة، مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وكذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بدور حيوي في تنفيذ تلك التدابير وتعزيز الشراكات العالمية. وتوفر لنا تلك التدابير التشريعية أساساً قانونياً لمكافحة الجريمة عبر الوطنية، بما في ذلك غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتعذيب والجرائم السيبرانية. ويمكن هذه التدابير ووكالات إنفاذ القانون من التحقيق مع الأفراد المتورطين في هذه الأنشطة الإجرامية ومقاضاتهم، فضلاً عن تيسير التعاون الدولي في التصدي للجريمة عبر الوطنية.

علينا أن نتذكر أن الجريمة المنظمة عبر الوطنية لا تعترف بالحدود وأنه لا توجد دولة عضو بمنأى عن تأثيرها التعجيزي.

رُفعت الجلسة الساعة 17/50.

القائمة بذاتها بين أفراد يعملون عبر الحدود الوطنية لا لشيء سوى الحصول على السلطة أو النفوذ أو المكاسب النقدية أو التجارية - كليا أو جزئياً بوسائل غير مشروعة - مع حماية أنشطتهم من خلال نمط من الفساد أو العنف أو أثناء حماية أنشطتهم غير المشروعة من خلال هياكل تنظيمية عبر وطنية واستغلال التجارة العابرة للحدود الوطنية أو آليات الاتصال. ولا يوجد هيكل واحد تعمل في إطاره الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. فهي تختلف من تسلسلات هرمية إلى عصابات، وإلى شبكات وخلايا، وقد تتطور إلى هياكل أخرى.

وقد يُصدم المجلس من أن الجريمة المنظمة عبر الوطنية تدر، حسب التقديرات، مئات البلايين من الدولارات، وربما ما يقرب من تريليون دولار، أو حتى أكثر، عاما بعد عام - أي أكثر بعدة مرات من مبلغ المساعدة الإنمائية الرسمية وما يشكل قرابة 10 في المائة من صادرات العالم من البضائع. ويقال إن الجريمة العابرة للحدود الوطنية نشاط اقتصادي حر في أوج حريته.

وفي كل عام، تُزهق أرواح أعداد هائلة من الناس نتيجة للجريمة المنظمة والمشاكل الصحية المتصلة بالمخدرات والعنف. وتشكل الوفيات الناجمة عن الأسلحة النارية والأساليب والدوافع التي تتم عن انعدام الضمير للمتجرين بالبشر ومهربي المهاجرين جزءاً من هذا. والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية ليست رابدة ولكنها قطاع دائم التغير، يتكيف مع الأسواق ويخلق أشكالاً جديدة من الجريمة. باختصار، إنها عمل غير مشروع يتجاوز الحدود الثقافية والاجتماعية واللغوية والجغرافية ولا يعرف حدوداً أو قواعد.

وهناك العديد من العوامل المنشطة التي يمكن وصفها بأنها جريمة منظمة عابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات وتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر وغسل الأموال والاتجار بالأسلحة النارية والسلع المقلدة والأحياء البرية والممتلكات الثقافية، وحتى بعض جوانب الجريمة السيبرانية.

وتطرح الجريمة عبر الوطنية العديد من المشاكل للمجتمع. وتتمثل إحدى هذه المشاكل في انتشارها على الصعيد العالمي. فهي تصل